الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE

ⴰⵢⵏⵜⴰⵙⵉⵓⵏⵜⴰⵏⵉⵏⵜⵉⵎⵓⵔⴰⵏⵜⵉⵏⵜⵉⵙⵙⵙⵉⵍⵜ

ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜⵉⵏⵜⴰⵏⵉⵏⵜⵉⵎⵓⵔⴰⵏⵜⵉⵏⵜⵉⵙⵙⵙⵉⵍⵜ

جامعة مولود معمري -تيزي وزو
كلّية الآداب واللّغات
قسم اللّغة العربيّة وآدابها
رقم الترتيب.....
الرقم التسلسلي.....

UNIVERSITE MOULOUD MAMMERI DE TIZI-OUZOU
FACULTE DES LETTRES ET DES LANGUES
Département de Langue et littérature Arabes

الميدان: اللّغة العربيّة وآدابها

الفرع: دراسات لغويّة

الطّور: ماستر/ **التّخصّص:** لسانيّات تطبيقيّة

بحث تخرّج لاستكمال نيل شهادة الماستر

الموضوع:

مشروع أحمد مكّي الأنصاري في كتابه

(نظريّة النّحو القرآنيّ)

إعداد الطّالبة:

ناجية أوراغي

لجنة المناقشة:

-مسعودة سليماني، أستاذة محاضرة صنف "أ"، جامعة تيزي وزو.....رئيسة

-سعيد عامر، أستاذ مساعد صنف "أ"، جامعة تيزي وزو.....مشرفاً ومقرّراً

-سوهيلة دريوش، أستاذة مساعدة صنف "أ"، جامعة تيزي وزو.....ممتحنة

السّنة الجامعيّة: 2022/2021م.

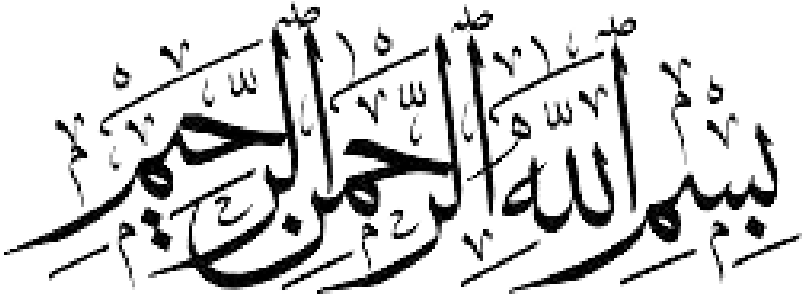
بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة

بسم الله الرّحمان الرّحيم والصّلاة والسّلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه، وبعد:

فإنّ القرآن الكريم هو كلام الله المنزّل الّذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وهو الكتاب الحقّ الّذي جعله الله معجزة خالدة أبدية وحجّة بالغة صادقة، وبرهانا قاطعا جازما، لا يفنى بتعاقب الأجيال ولا ينقضي بتوالي الأزمان، ولا يغيّره حال من الأحوال، كان ولا يزال نبراسا منيرا، ووهجا ساطعا ينير درب المؤمنين، يهدي بهم ويرشدهم إلى سواء السّبيل، وهو الدّستور الأعلى الّذي يمثّل القانون السّماوي والتّشريع الإلهي، عدلا وإنصافا وحقّا، فلا غرو أن يكون هذا السّفر العظيم مورد العلماء ومنهل العلوم، لما فيه من فصاحة اللّفظ وروائع البلاغة وسحر البيان.

نشأ النّحو العربي في رحاب القرآن، ونما في ظلاله، خدمة له وحفاظا عليه، فبعد أن توافد الأعاجم لاعتناق الإسلام شاع اللّحن في الكلام، ما أوجب وضع قواعد يضبط ويحكم بها اللّسان، فكان ذلك إيذانا لقيام صرح النّحو العربي، وقد اقتضت هذه النّشأة أن يبقى هذا العلم متّصلا بالقرآن الكريم ومرتبطا به ارتباط الفرع بالأصل، لكن اعتماد اللّغويين القدامى على مصادر غيره في عمليّة التّقنين حال دون بقاء تلك العلاقة، لِمَا كان من تعارض بين القواعد وآي القرآن.

ومن هنا ظهرت الحاجة إلى إصلاح النّحو وإعادة صلته بالقرآن الكريم، وهذا بالتّحديد ما سعى إليه أحمد مكي الأنصاري في كتابه (نظرية النّحو القرآني) الّذي يعدّ محاولة منه لإرساء دعائم نحو جديد مستقى من القرآن.

كان وراء اختيار هذا الموضوع دوافع وأسباب ذاتيّة وأخرى علميّة، تتعلّق الأولى خاصّة بالرّغبة والميول الشّخصية للبحث في مجال النّحو الّذي يعدّ بحرا ليس يُدرك قعره، ثمّ للّذي يسهم به هذا الضّرب من البحوث في تكوين الطّالب وإثراء لغته، هذا غير ما يتيحه من فرصة لمراجعة واسترجاع القواعد النّحويّة.

في حين تتمثّل الدّوافع العلميّة في:

1. اقتضاء النّهضة اللّسانيّة لوجود تحاور بين فكر لغوي قديم يتمثّل هنا في النّحو التّقليدي وفكر لغوي محدث يتمثّل في رؤية أحمد مكي الأنصاري.
2. قلة المتطرّقين لهذا الموضوع الّذي يندرج إن صحّ التّعبير ضمن المسكوت عنه في التّفكير النّحوي العربي.

يحاول البحث الإجابة عن سؤال مؤداه: فيم يتمثّل المشروع النّحوي لأحمد مكي الأنصاري في كتابه (نظرية النّحو القرآني) وتتفرّع عن هذا السّؤال تساؤلات عديدة منها:

- ما المقصود بالنّحو القرآني؟ وما مدى الاتّفاق والاختلاف بين مفهوم النّحو القرآني ومفهوم النّحو المألوف؟
- كيف ينظر أحمد مكي الأنصاري إلى الشّواهد القرآنيّة الّتي خالفت القواعد النّحويّة العربية؟
- ما الّذي يرمي إليه أحمد مكي الأنصاري من خلال نظريّة النّحو القرآني؟
- هل النّحو القرآني بديل للنحو المألوف ومضاد له؟
- هل يسعى الأنصاري إلى الهدم أو الإصلاح؟

ومن الفرضيات المبدئية الّتي يمكن اقتراحها ما يلي:

- النّحو القرآني صورة معدّلة للنّحو المألوف، تكون فيه القواعد خاضعة للنّص القرآني قبل كلّ شيء.
- يمثّل النّحو المألوف ما توافق من القواعد مع القرآن، في حين يمثّل النّحو القرآني ما تعارض من القواعد مع لغة القرآن.
- يهدف الأنصاري من خلال نظريّته إلى تقويم النّحو وتيسيره.
- يتغيا الأنصاري غايات بعض المستشرقين؛ أي استهجان اللّغة العربية والنّص القرآني.

اقتضت طبيعة البحث وموضوعه الاعتماد على المنهج الوصفي التّحليلي، الذي يظهر في وصف واستعراض معطيات الكتاب واستقراء متضمّناته وتحليلها، من ثمّ التّوصّل إلى نتائج تجيب على الإشكاليّة المطروحة.

وقد جاء البحث في مقدّمة وفصلين تعقبهما خاتمة، كان الفصل الأوّل بعنوان "إرهاصات نشأة النّحو القرآني" وهو مقسّم إلى ثلاثة مباحث، تطرّق الأوّل بشكل موجز لمفهوم النّحو العربي ونشأته، وخصّ الثّاني بتحديد مفهوم النّحو القرآني واستعراض أهمّ الباحثين المتبنين له، ليأتي المبحث الثّالث على ذكر وتعداد أهمّ العوامل المساهمة في ظهور نحو القرآن. أمّا الفصل الثّاني الموسوم "مشروع أحمد مكي الأنصاري في كتابه نظريّة النّحو القرآني" فجاء تحليلا وتفصيلا لمحتوى الكتاب، وذلك في مبحثين؛ حمل الأوّل عنوان "نظرية النّحو القرآني عند أحمد مكي الأنصاري"، وقد تناول مفهوم النّظريّة عنده وأسسها ونماذجها، في حين انصبّ اهتمام المبحث الثّاني المعنون "صنيع الأنصاري في المحك النّقدي على بيان موقف المؤيدين والمعارضين لهذا المشروع، وفي الأخير خُتم البحث بخاتمة أُورِدت فيها جملة من النّتائج مصحوبة ببعض المقترحات.

ثمّة دراسات سابقة في هذا الموضوع لكنّها قليلة وشحيحة، من بينها ما قام به محمد حسن عواد في مقاله الموسوم "قراءة في كتاب نظريّة النّحو القرآني للدّكتور أحمد مكي الأنصاري" والّذي يعدّ دراسة ناقدة ومفندة ومتحاملة في مجملها الأعمّ على صنيع الأنصاري، وما يميّز هذا البحث عن سابقه هو طريقة تناول وتحليل معطيات الكتاب، التي اعتمدت أساسا على الموضوعيّة والحياديّة، على نقيض ما كان في محاولة محمد حسن عواد وهذا التزاما بمقتضيات البحث الأكاديمي المعاصر.

إنّ موضوعا كالّذي يثيره الأنصاري موضوع قد ناله غطاء الصّمت والسّكات لذا فإنّ أكثر ما استصعبته حين إنجازي له هو ضيق الوقت الّذي لا يفي بالاطّلاع على أكبر قدر من المؤلّفات في الفكر النّحوي العربي، والّتي هي الوحيدة الّتي تكفّل امتلاك نظرة شاملة ودقيقة للّذي يتحدّث عنه الأنصاري.

هاته للأسف –حال مبتدئة مثلي في البحث العلمي– أرنو إلى تلافي نقائص وهفوات ما سعيت فيه جاهدة عند الأساتذة الأكارم المناقشين لمسعاي هذا، والّذين أمرّر لهم خالص الشّكر والامتنان في مطلع بحثي هذا وفي ختام مناقشتهم له.

الفصل الأوّل

إرهاصات نشأة النّحو القرآني

المبحث الأوّل: ماهية النّحو العربي ونشأته:

1- مفهوم النّحو العربي:

1-1- لغة

1-2- اصطلاحا

2- نشأة النّحو العربي

المبحث الثّاني: مفهوم النّحو القرآني:

1- وفق المنظور التّقليدي

2- وفق المنظور الجديد

المبحث الثّالث: عوامل ظهور النّحو القرآني:

1- العامل الدّيني:

1-1- تعريف القرآنيين ومنظورهم للنّحو

2- العامل اللّغوي في إطار التّيسير والتّجديد النّحوي

3- العامل الإيديولوجي.

4- الرّؤية الوصفيّة للّغة ودورها في ظهور النّحو القرآني.

سيستعرّض البحث في هذا الفصل إرهاصات نشأة النّحو القرآني؛ والمراد بها هو بدايات ظهور مفهوم النّحو القرآني، والعوامل الّتي ساهمت في ظهوره، وذلك عقب ذكر ما تعلّق بالنّحو العربي بشكل عام في مبحث تمهيدي، يهيّئ لما يلي من البحث.

المبحث الأوّل: ماهية النّحو العربي ونشأته:

سيتطرّق هذا المقام إلى بيان مفهوم النّحو العربي ونشأته، وذلك من باب التّدرّج والتّذكير تسهيلا على القارئ عمليتي الفهم والاستيعاب، فظهور مفهوم النّحو القرآني في النّهاية مرتبط بوجود النّحو العربي، على اعتباره حصيلة لمسيرته وسيرورته.

1-مفهوم النّحو العربي:

1-1-لغة:

وردت كلمة النّحو في معجم لسان العرب لابن منظور بمعنى: "**القَصْدُ وَالطّرِيقُ، يَكونُ ظرفًا وَيَكُونُ اِسْماً، نَحَاهُ يَنحُوهُ، وَيَنْحَاه نَحْوًا وَانتَحَاه، ونَحوُ العَربيّة مِنْهُ، إنّمَا هُوَ انْتِحَاءُ سَمْتِ كَلاَمِ العَرَبِ في تَصَرّفِهِ مِنْ إعرَابٍ وغَيرِه.**

وَعِنْدَ الجَوْهَرِي: نَحَوتُ نَحوَكَ أَيْ قَصَدْتُ قَصْدَكَ، وَبَلَغَنَا أَنّ أبَا الأسْوَدِ الدّؤَلي وَضَعَ وُجُوهَ العَرَبيّة وقَالَ للنّاسِ انْحُوا نَحوَهُ فَسُمّيَ نَحْوًا.

ويَقُولُ ابنُ السُّكيت: نَحَا نَحْوَهُ إذْ قَصَدَهُ، ونَحَا الشّيءَ يَنْحَاهُ وَيَنْحُوهُ إذَا حَرّفَهُ وَمِنْهُ سُمّيَ النَّحوِيُّ لأنّهُ يُحَرِّفُ الكَلاَمَ إلَى وُجُوهِ الإعرَابِ[1]".

يظهر من خلال هذا التّعريف أنّ المعجميين القدماء قد اتّفقوا على مفهوم واحد للنّحو وهو القصد أو الطّريق.

[1]- جمال الدّين ابن منظور الإفريقي، لسان العرب، تح: أحمد علي الكبير وآخرون، ط1. مصر: د.ت، دار المعارف، ص4371، مادّة (نحا).

أمّا في المعاجم الحديثة خصوصا المعجم الوسيط فقد جاء جذر الكلمة على النّحو الآتي: "**نَحَا إِلَى الشَّيء نَحوًا: مَالَ إِلَيْهِ وقَصَدَهُ فَهُوَ نَاحٍ، وَهِيَ نَاحِيَة، والشَّيءُ: قَصَدَهُ، النَّحْوُ: القَصْدُ، يُقَالُ:نَحَوْتُ نَحْوَهُ: قَصَدْتُ قَصْدَهُ، (ج) أَنْحَاءَ، وَنحوُ: عِلْمٌ يُعْرَفُ بِهِ أَحْوَالَ أَوَاخِرِ الكَلاَمِ إِعْرَاباً وَبِنَاءً**[1]".

والملاحظ في التّعريف السّابق أنّ المحدثين انطلقوا من المفهوم القديم والعام للنّحو، ليأخذ عندهم مفهوما خاصّا وأكثر دقّة ألاّ وهو العلم المختصّ بفنّ الإعراب والبناء.

1-2- اصطلاحا:

يعرّفه الشّريف الجرجاني في كتابه التّعريفات أنّه: "**علم بقوانين يعرف بها أحوال التّراكيب العربيّة من الإعراب والبناء وغيرهما، وقيل النّحو: علمٌ يعرَفُ بهِ أحوال الكلِم من حيث الإعلال، أو: علمٌ بِأُصول يُعرَفُ بهَا صحّة الكلاَم وفَسَادِه**[2]"؛ أي أنّه العلم الّذي يختصّ بدراسة أحوال الكلمات من حيث الإعراب والبناء، والغاية منه هو التّمييز بين الصّواب والخطأ من الكلام.

وجاء النّحو في تعريف آخر أنّه: "**العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه الّتي ائتلف منها**[3]"؛ ومنه يتّضح أنّ النّحو يتمثّل في مجموعة القواعد والقوانين المستخلصة من عمليّة النّظر في ألفاظ العرب وطريقة استعمالهم لها.

أمّا ابن جني فذهب بالقول في كتابه الخصائص إلى أنّ النّحو هو: "**انتِحَاء سَمت كلاَم العَرَب، في تَصرّفِه مِن إعرابٍ وغيره، كالتّثنِية والجَمع والتّحقير، والتّكسير والإضافة، والنّسَب والتّركيب وغير ذلك، لِيَلحَق مَن ليس مِن أَهلِ اللّغة العربيّة بأهلِها في الفصاحة، فيَنطِق بها وَإن لَم يَكُن مِنهُم، وَإن شذّ بَعضهم عَنهَا ردَّ به إليها، وَهوَ في الأصل مصدر شائع، أي نحوت نَحوًا، كَقَولِك: قَصَدتُ قَصْدًا، ثمّ خصّ به انتحاء هذا القبيل مِن العِلم**[4]"؛ فالنّحو عند ابن جنّي هو الاحتذاء بطريقة كلام العرب للتّمكّن

---

[1]- مجمّع اللّغة العربيّة، معجم الوسيط، ط4. مصر: 2004م، مكتبة الشّروق الدّوليّة، ص908، مادة (نحا).

[2]- علي بن محمّد السّيد الشّريف الجرجاني، معجم التّعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، د.ط. مصر: د.ت، دار الفضيلة، ص202.

[3]- محمّد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النّحويّة والصّرفيّة، ط1. لبنان:1985م، دار الفرقان، ص2017.

[4]- عثمان أبو الفتح ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النّجار، ط2. مصر: 1913م، دار الكتب المصرية، ج1، ص34.

من اكتساب الفصاحة والطّلاقة اللّغويّة، ولم يميّز ابن جنّي بين النّحو والصّرف بل جمع بينهما، فجعل موضوع النّحو الإعراب والبناء والإفراد والتّركيب وغيرها.

النّحو إذن في معناه المبسّط هو ذاك العلم الّذي يُعنى بدراسة أحوال الكلمة والتّغييرات الّتي تطرأ عليها داخل التّركيب اللّغوي، وبه يُعرَفُ الصّحيح والخطأ من الكلام.

2- نشأة النّحو العربي:

نجم عن اتّساع الدّولة الإسلاميّة واختلاط العرب بالأعاجم تفشّي ظاهرة اللّحن على ألسنة النّاس، ففي الحين الّذي كانت فيه اللّغة العربيّة تُلفظ على سجيّتها بين العرب كانت من جهة أخرى مستعصية على الأعاجم الّذين اعتنقوا الإسلام فذاع فيها الخطأ والزّلل وتفاقم ذلك حتى بلغ القرآن الكريم، "**فَخشَى المسلِمُون عَلَى كِتَابهم أَن يُصِيبَه اللّحن في قراءتِه أو التّصحيف في أحرُفِه فيُؤَدّي ذلك إلى تحرِيف آياتِه وتغيير المفهوم مِنها**[1]"، فسارعوا إلى وضع علم تضبط به الألسنة لدرء خطر هذه الظّاهرة، لتَتَمَخَضّ عن ذلك نشأة النّحو العربيّ.

أمّا فيما يخصّ واضع هذا العِلم فقد تعدّدت في شأنه الرّوايات، ولعلّ أغلبَها تجمع على أنّ أبا الأسود الدّؤلي هو الواضع والمؤسّس الحقيقي له، حيث "**أثبت له المؤرّخون وكُتّاب التّراجم والباحثون في الأعمال القرآنيّة نقط المصحف نقط الإعراب، وكانت جميع روايات المؤرّخين تذكره عند تعرّضها لوضع النّحو**[2]"؛ أي أنّه أوّل من قام بوضع العلامات الإعرابيّة للقرآن الكريم وذلك حفاظا منه على سلامته من اللّحن والتّحريف، وبهذا يكون "**لأبي الأسود الدّؤلي الفضل الوافر في بدء الغرس الّذي نما وترعرع وازدهر على مرّ الزّمان بإضافة اللاّحق إلى السّابق ما استدركه وما ابتدعه، فازداد فيه التّدوين والتّصنيف شيئا فشيئا**[3]"، فما كانت الخطوة الّتي خطاها أبو الأسود الدّؤلي إلاّ فاتحة أبواب أوسع لبناء وإنشاء هذا العلم ليصل إلى ما هو عليه في زمننا الرّاهن.

---

[1]- خديجة الحديثي، المدارس النّحوية، ط3. الأردن: 2001م، دار الأمل، ص50.

[2]- المرجع نفسه، ص47.

[3]- محمد الطّنطاوي، نشأة النّحو وتاريخ أشهر النّحاة، ط2. مصر: د.ت، دار المعارف، ص35.

المبحث الثّاني: مفهوم النّحو القرآني:

اختلفت المفاهيم السّائدة حول النّحو القرآني، باختلاف منظور الباحثين إليه، فبرز على إثر ذلك مفهومان متباينان، يترجم الأوّل تلك النّظرة التّقليديّة الّتي تربط القرآن بالنّحو التّقليدي، أمّا الثّاني فهو صورة لفكر ورؤية جديدة تحيل إلى نحو مغاير لما هو مألوف، ونظرا لهذا الاختلاف قد وجب عقد هذا المبحث للتّمييز بين هذين المفهومين وتوضيح ما سيركّز عليه البحث لاحقا.

1-المنظور التّقليدي:

يدلّ مصطلح النّحو القرآني وفق هذا المنظور على تلك الآيات القرآنيّة، الّتي تُعرب في ضوء النّحو التّقليدي، ويلمس ذلك في مؤلّفات العديد من الباحثين، أمثال:

1-1- جميل أحمد مظفر:

يرتبط مفهوم النّحو القرآني عند جميل أحمد مظفر بدراسة الظّواهر النّحويّة، في ظلّ الشّواهد القرآنيّة، ويتجلّى ذلك في كتابه (النّحو القرآني قواعد وشواهد)، الّذي ضمّ فيه أهمّ قضايا النّحو الشّائعة، عارضا لها بشكل دقيق موجز، مراعيّا الاستدلال بالشّواهد القرآنيّة لتوضيحها وتفسيرها، وقد صرّح بهذا في قوله:"**تحرّيتُ بتوفيق من الله جلّ وعلا أن أتخيّر من قضايا النّحوِ في أَبوابِه الكثيرة ما هو كثير الدّوران على ألسنة الدّارسين وعرضته عرضا قريبا من نفوسهم وفي سبيل ذلك عالجت في فصول ستة هي محتوى البحث قضايا الأفعال والأسماء والتّوابع والجمل والحروف وما يتعلّق بهذه القضايا من موضوعات أخرى وأوردت من القواعد النّحويّة في هذه الفصول ما له شواهد من القرآن الكريم**[1]"، وبذلك يكون قد دعم معظم القواعد النّحويّة المذكورة بشواهد من القرآن الكريم بحيث يورد القاعدة مصحوبة بآية من القرآن لعضدها وتأييدها، مثل ما ذكره في قاعدة حذف المفعول به، حيث يقول: "**الأصل في المفعول به أن يكون مذكورا، ويجوز حذفه لغرض لفظي أو معنوي، ومن الأغراض اللّفظيّة لحذفه الإيجاز وشواهده كثيرة جدّا منها قوله تعالى: "فَإِن لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ والحِجَارَةُ أُعِدّتْ لِلْكَافِرِين (البقرة- الآية 24)**[2]". ومن هنا يتّضح أنّ النّحو القرآني لدى أحمد مظفر، منحصر في

[1]- جميل أحمد مظفر، النّحو القرآني قواعد وشواهد، ط2. السّعوديّة: 1998م، مكتبة الملك فهد الوطنيّة، ص582-583.

[2]- المرجع نفسه، ص277-278.

توظيف آي القرآن واعتمادها في دراسة الظّواهر النّحويّة؛ أيّ التّمثيل للقواعد النّحويّة بآيات من القرآن لا غير.

وهذا أيضا ما اتّجه إليه محمد فرج الطّويل في كتابه (الهديّة في القواعد النّحويّة بالشّواهد القرآنيّة)، إذ دعا هو الآخر إلى ربط النّحو بالقرآن الكريم ويظهر ذلك في قوله: "**وآثرت في هذه المحاولة أن تكون مرحلة البدء في الدّراسة النّحويّة متّجهة إلى القرآن الكريم فالواجب علينا أن نرجع ونعود بالنّحو إلى منهله العذب وندرسه من خلال الأساليب الّتي تفَجّر منها، ونجرّده من الصّنعة الّتي جعلته مادّة بلا روح، فيكفي أن يرد الشّاهد من القرآن الكريم ليكون هو الحجّة والبرهان على صحّة القاعدة**[1]"، فمبدأ ربط النّحو بالقرآن لديه متعلّق بمجرّد الاستشهاد بأمثلة من القرآن لدراسة النّحو، وما كانت دعوته إلاّ سعيا منه لتيسير قواعد النّحو وتسهيلها لتصبح في متناول الدّارسين لها.

كما عبّر عنوان كتاب إبراهيم سيّد البليزي (النّحو القرآني) عن نفس المفهوم، إذ قدّم فيه أيضا أمثلة قرآنيّة لكلّ المسائل النّحوية، ولم تخرج كتب تفسير معاني القرآن عن ذلك، فكتاب معاني القرآن وإعرابه للزجاج، وإعراب القرآن الكريم وبيان معانيه لمحمد حسن عثمان، وكذا إعراب القرآن الكريم وبيانه للدّرويش وإعراب القرآن للأصبهاني وغيرها من الكتب الكثيرة، قد نظرت وبحثت في القرآن من خلال العكوف على آياته وإعرابها إعرابا تفصيليّا، لاستنباط ما في جوهرها من مقاصد.

يستشف ممّا تقدّم ذكره أنّ النّحو القرآني حسب المنظور القديم، يقتصر على ربط النّحو بالقرآن الكريم، عن طريق الاستشهاد والتّمثيل للمسائل النّحويّة بآيات من القرآن.

2- المنظور الجديد:

ربط أصحاب هذا الاتّجاه مفهوم النّحو القرآني، بمجموعة من الشّواهد القرآنيّة المتعارضة مع المقاييس النّحويّة، الّتي لها القابليّة لاستنباط قواعد أخرى منها. وتبنّى هذه الرؤية عدة باحثين، من بينهم:

[1]- أحمد عبد الحليم محمد فرج الطّويل، الهديّة في القواعد النّحويّة بالشّواهد القرآنيّة، ط1. مصر: 2010، دار الصّحابة للتّراث، ص06.

2-1- عبد الله سالم مكرم:

تطرّق عبد الله سالم مكرم إلى مسألة النّحو القرآني في كتابه (القرآن الكريم وأثره في الدّراسات النّحوية) الّذي قسّمه إلى بابين تتقدّمهما دراسة تمهيديّة حول القرآن، أتى الباب الأوّل تحت عنوان (أثر القرآن الكريم في المدارس النّحويّة ومناهجها)، ذاكرا في الفصل الأوّل منه منهج المدارس النّحويّة في وضعها للقواعد النّحويّة وأثر القرآن في نحو هذه المدارس، مبيّنا في الفصل الثّاني دور القرآن الكريم في نشأة النّحو وتطوّره، يعقبه باب آخر بعنوان (نحو القرآن) قسّمه إلى ثلاثة فصول أوّلها عن مصادر النّحو القرآني وثانيها عن نماذج من النّحو القرآني وثالثها عن منزلة الاستشهاد بالقرآن الكريم بين أصول الاستشهاد النّحويّة، وقد حاول عبد الله سالم مكرم من خلال هذه الدّراسة إبراز آرائه وتوجّهاته حول نحو القرآن، فعرّفه قائلا: "**أقصد أنّ القرآن الكريم قامت على أساسه قواعد، وبُنيت على نهجه أصول، سواء أكان معه شواهد أخرى تدعم هذه القواعد أم لم تكن، وسواء أكانت هذه الأصول تتّفق مع أصول النّحاة أم لا تتّفق، ذلك لأنّ القرآن الكريم بقراءاته المختلفة، أغنى قواعد النّحو وزاد من قيمتها وأمدّها بأمتن القواعد، وأحسن الأساليب**[1]"، وفي هذا إقرار بوجوب اعتماد القرآن كمدونة أساسيّة لضبط القواعد النّحويّة، وقد انتقد من سار خلاف هذا المنهج، بحيث عاب على البصريين والكوفيين احتجاجهم بغير القراءات وعارض أسلوب تعاملهم مع القرآن عند تعارضه مع قواعدهم، إذ يقول: "**هناك طائفة من الأساليب لم تخضع لأقيسة البصريين فرفضوا الأخذ بها وحاولوا تأويلها وتخريجها لتتّفق مع مقاييسهم، أمّا الكوفيون فكانوا أوسع أفقا في مجال القرآن والاستشهاد به إلاّ أنّهم ساروا على نفس نهج البصريين فنسجوا على نفس أقيستهم في عدّة مسائل نحويّة، الّتي كان يجب أن تسكت فيها هذه المقاييس لتنطق الشّواهد القرآنيّة وتكون الفيصل**[2]"، وبذلك يكون سالم مكرم قد نوّه إلى وجود آيات قرآنيّة، لم تحظ بنصيب يجعلها مؤهلة لتصبح مرجعا تُصاغ منه قواعد أخرى، بسبب ما أُسقط عليها من تخريجات كثيرة في سبيل إبقائها داخل حيّز القواعد الدّارجة.

[1]- عبد الله سالم مكرم، القرآن الكريم وأثره في الدّراسات النّحويّة، ط2. الكويت: 1978م، مؤسّسة علي جراح الصّباح، ص306.

[2]- المرجع نفسه، ص24، بتصرّف.

2-2- محمّد عبد الخالق عضيمة:

يعدّ عبد الخالق عضيمة من دعاة النّحو القرآني، فقد حمل كتابه (دراسات لأسلوب القرآن الكريم)، ما له دلالة على نحو القرآن، وإنّ خير دليل على ذلك استقباحه لصنيع النّحاة في تخطّيئهم للقراء ورفضهم لبعض القراءات وتعويلهم على الشّعر، ويقول في هذا الصّدد: "**ذلك لأنّ الشّعر قد استبدّ بجهد النّحاة، فركنوا إليه، وعوّلوا عليه، بل جاوز كثير منهم حدّه، فنسب اللّحن إلى القرّاء الأئمة ورماهم بأنّهم لا يدرون ما العربيّة**[1]"؛ وفي هذا معارضة لما أقبل عليه النّحاة من تلحين للقراءات القرآنيّة، بسبب اصطدامها مع قواعدهم وقوانينهم النّحويّة، كما وصفهم بضعف استقراء القرآن لجزمهم بخلوّه من بعض الأساليب، دون النّظر والبحث فيه، وقد عرض كثيرا من الأساليب كما أشار إلى بعض الشّواهد القرآنيّة الّتي جاءت معارضة لقواعد النّحو، ونقده هذا لمنهج النّحاة تأكيد منه على أنّ بناء القواعد لا يكون إلاّ باتّخاذ القرآن أساسا له، لكونه الأمثل والأولى بأن يكون نموذجا يُقتدى به، ويستطرد قائلا: "**مست الحاجة إلى إنشاء دراسة شاملة لأسلوب القرآن الكريم في جميع رواياته، إذ في هذه القراءات ثروة لغويّة ونحويّة جديرة بالدّرس وفيها دفاع عن النّحو، تعضد قواعده، وتدعم شواهده**[2]"؛ فدراسة أساليب القرآن لا تحط من منزلة النّحو وإنّما تزيد موارده ثراء وغناء.

2-3- أحمد عبد الستار الجواري:

ألّف أحمد عبد الستّار الجواري كتابا بعنوان (نحو القرآن) أدلى فيه بأفكاره وآرائه حول هذه القضيّة، بادئا بإعلان معارضته لمسلك النّحاة، إذ يقول: "**لقد بلغ بعضهم في هذا المجال مبلغ الإيغال والغلو، فحكموا على مواضع من آي القرآن بخروجها على نحو العربيّة، وركنوا إلى التّأويل والتّخريج، حتّى تنسجم تلك المواضع بأساليبها الرّائعة وتراكيبها الدّقيقة مع ما افترضوا من قواعد وما رسموا للنّحو من حدود**[3]"، فقد ناقض النّحاة فيما وضعوه من قوانين معياريّة حصرت النّحو في زاوية ضيّقة واعتبر "**دراسة النّحو القرآني هي المفتاح الّذي ينفتح به كثير من مغاليق النّحو، الّتي استعصت على كثير ممّن تصدّى لتيسيره وتهذيبه، وتمهيد سبله الوعرة المتشعّبة**[4]"؛ والملاحظ في قوله أنّه انطلق من مبدأ تيسير النّحو، وذلك ظاهر في دعوته إلى مراجعة قواعد النّحو وإعادة النّظر فيها، استنادا إلى القرآن

[1]- محمّد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، د.ط. مصر: 1972م، دار الحديث، ص02.

[2]-المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]- أحمد عبد الستار الجواري، نحو القرآن، د.ط. العراق: 1974م، مكتبة اللّغة العربيّة، ص06.

[4]- المرجع نفسه، ص07.

لجعلها أوسع وأشمل نطاقا عن ما هي عليه، واعتباره أنّ القرآن "**هو الخليق بأن تكون أساليبه وتراكيبه المثال الّذي يُقتدى به ويُنحى نحوه ويُهتدى به**[1]"، جعله يقف على كثير من العبارات القرآنيّة، الّتي لم تلق سوى التّأويلات والتّبريرات، مشيرا إلى ما تحمله من تهديد قمين بهدم كثير من القواعد النّحويّة الّتي فرضت على تراكيب اللّغة العربيّة، وما أراده من خلال دراسته هو إثبات فائدة وقيمة الاحتكام إلى القرآن الكريم في تأسيس القواعد النّحويّة.

2-4- أحمد مكي الأنصاري:

دعا الأنصاري بحماس شديد لنحو القرآن في كتابه (نظريّة النّحو القرآني)، الّذي نادى فيه إلى جعل القرآن المصدر الأوّل لكلّ تقعيد وتقنين، وضرورة تعديل التّراث النّحوي بناء على ذلك، وقد قدّم نماذج تطبيقيّة لتقرير نظريّته وتوثيقها، فكان له إسهام كبير في إرساء دعائم النّحو القرآني، وهذا ما سيُسلَّط عليه الضّوء في المحطّات القادمة من البحث باعتباره محور ومجال الدّراسة.

2-5- هناء محمود إسماعيل:

تبنّت هناء محمود إسماعيل قضيّة النّحو القرآني في كتابها (النّحو القرآني في ضوء لسانيات النّص)، فوضّحت علاقة نحو القرآن بالدّراسات الحديثة الّتي تعرف بنحو النّص، وأعطت مفهوما واضحا لنحو القرآن تمثّل في الآتي: "**مصطلح معاصر لما عرف عند القدماء بمجموعة الأنظمة والقواعد والأحكام الّتي تُستنبط من النّص القرآني الكريم، والقائمة على الفهم الصّحيح والسّليم للغة القرآن الكريم ومعانيه وأساليبه، مع الأخذ بالقراءات القرآنيّة متواترة كانت أم شاذّة، وتوجيهها بحسب أسس النّحو القرآني المعنويّة والفكريّة من: مراعاة المعنى، وقواعد التّأليف والرّبط وما يطرأ على النّظم من تغيير، مع مراعاة مقتضى الحال وأحوال المخاطب**[2]"؛ أي أنّ النّحو القرآني يتمثّل في تلك القواعد الّتي تُستخرج من القرآن، المبنيّة على فهم أساليب ومعاني النّصوص القرآنيّة، وقد ذكرت هناء محمود إسماعيل مراحل نشأة النّحو القرآني وتطوّره قديما وحديثا، كما أقامت موازنة بينه وبين النّحو غير القرآني، وعمدت إلى تحديد أسسه واتّجاهاته، والواضح من دراستها أنّها تأثّرت بأفكار أحمد الجواري، حيث أبدت تأييدا له

[1]-أحمد عبد الستار الجواري، نحو القرآن، ص07.

[2]- هناء محمد إسماعيل، النّحو القرآني، ص73، نقلا عن: محمد أبو القاسم حسن عباس "مفهوم النّحو القرآني ومجالاته وتطبيقه (دراسة في كتب النّحو القرآني المعاصرة)"، مقال منشور ضمن أعمال الملتقى الدّولي الموسوم: المؤتمر الدّولي الخامس للّغة العربيّة، دبي: 2016م، مجمع الشّارقة، ص08.

في كثير من المواضع، وكان الهدف من وراء بحثها هو إظهار النّحو العربي في حلّة جديدة نابعة من القرآن الكريم.

هذا وقد نوّه آخرون في مؤلّفاتهم إلى أهمّية نحو القرآن، واكتفوا بمجرد التّنويه والإشارة، لكن ذلك يبقى جديرا بالذّكر ومن هؤلاء:

2-6- إبراهيم مصطفى:

يعدّ إبراهيم مصطفى رائدا من رواد إحياء وتيسير النّحو العربي، فقد قدّم آراء سديدة في سبيل تهوين النّحو وتخليصه ممّا شابه من تعقيد وتشديد، والّتي يُرصد فيها أثر النّحو القرآني، إذ نقد التّقديرات الّتي لجأ إليها النّحاة في سبيل تسوية مذهبهم، وقدّم أمثلة كثيرة على ذلك من بينها ما ذكره في قاعدة اسم إنّ حيث يقول: "**إنّ النّحاة قد أخطأوا فهم هذا الباب وتدوينه ثمّ تجرّأوا على تغليط العرب في بعض أحكامهم، ففي القرآن الكريم: "قَالُوا إِنّ هَذَانِ لَسَاحِران يُرِيدَان أَن يُخْرِجَاكُم مِن أَرضِكُم بِسِحرِهِما" (طه- الآية 63-)، فذهب النّحاة يتأوّلون أعسف تأويل ليمضي حكمهم في أنّ اسم إنّ لا يكون إلاّ منصوبا**[1]"، وأقرّ إبراهيم مصطفى أنّ هذه التّأويلات تحصرُ وتُضَيِّقُ دائرة النّحو العربي.

2-7- مصطفى جواد:

يعدّ مصطفى جواد من المهتمّين بنحو القرآن، ويتّضح ذلك في قوله إنّ: "**القرآن الكريم، هو أعلى نثر عربي وأفصحه وأنصعه، واستخراج الشّواهد النّحوية منه بادئ الرّأي أقوى برهان على صحّة القواعد وقدمها ووثاقتها، ولطالما رأينا تجافيا من جماعة النّحويين عن أخذ الشّواهد منه**[2]"؛ حيث جزم وأكّد على حقيقة تقصير وإجحاف اللّغويين في حقّ القرآن الّذي كان يجب أن يكون المآب لجميع قواعدهم.

2-8- عباس حسن:

يظهر من خلال ما ذكره عبّاس حسن في مؤلّفاته أنّه من دعاة النّحو القرآني، فقد ذكر في كتابه (النّحو الوافي) أنّ للقرآن الكريم الأولويّة والصّدارة على كلّ الشّواهد والمصادر الأخرى في قوله: "**القرآن الكريم بقراءاته الثّابتة الواردة عن الثّقات في مكان الصّدارة من هذا، لا يقبل في أسلوبه تأوّلا ولا**

[1]- ابراهيم مصطفى، إحياء النّحو، د.ط. مصر: د.ت، مؤسسة هنداوي للتّعليم والثّقافة، ص49.

[2]- محمّد عبد المطلب البكاء، مصطفى جواد وجهوده اللّغويّة، ط2. العراق: 1987م، دار الشّؤون الثّقافيّة العامّة، ص82.

تمحلا[1]"،ما دفعه إلى المناداة بمراجعة القواعد النّحويّة الّتي جاء كثير منها مخالفا لآي القرآن فيقول في هذا الصّدد: "**مهمّتنا مقصورة على مراجعة ذلك النّحو إزاء القرآن وعرضه على كلام الله، فما جاء موافقا لظواهر الكتاب الكريم أبقيناه وما جاء مخالفا أهملناه من غير أن نقبل فيه تأويلا**[2]"؛ أي إعادة النّظر في النّحو والاستغناء عن جميع القواعد المتعارضة مع آيات القرآن.

2-9- مهدي المخزومي:

لم يخالف المخزومي الآراء السّابقة، بل ثار على قواعد النّحاة وأقيستهم وعارض منهجهم في الدّراسة النّحوية، معتبرا القرآن المرجع الأساسي للتّقعيد النّحوي، فيقول: "**القرآن إذن يجب أن يكون فوق كلّ الاعتبارات، لأنّه النّص القرآني العربي الصّحيح الّذي جاءنا ممثّلا للعربيّة وأساليبها الأصليّة، وكان ينبغي أن يكون هو نحو العربيّة إلاّ أنّ للعربية نحوا يخالف القرآن وفي العربيّة قواعد لم تأخذ أساليب القرآن أساسا لها ولم يكن يجب أن يكون هناك خلاف بين نحو القرآن ونحو العربيّة إذ كان على الثّاني أن يستند على الأوّل ليستمدّ منه قوّته وسلامته**[3]"، فما تقصّده من كلامه يحيل إلى اهتمامه واعتنائه بنحو القرآن.

2-10- عائشة عبد الرحمان (نبت الشّاطئ):

يلمس في مؤلّفات عائشة عبد الرحمان، حرصها الشّديد على الاعتماد على القرآن في استنباط أسرار البيان العربي وقد نقدت الجرجاني في عزوفه عن ذلك بقولها: "**لكن نختلف مع الجرجاني، في أنّ تلتمس أسرار البيان العربي في شعر الشّعراء ونثر البلغاء ولا تلتمس في النّص الأعلى الّذي لا يمكن أن يصحّ لنا ذوق العربيّة بمعزل عنه**[4]"، وأكّدت على هذا في كتابها (الإعجاز البياني للقرآن) عند رفضها لتأويلات النّحاة وتقديراتهم.

---

[1]- عباس حسن، النّحو الوافي، ط3. مصر: د.ت، دار المعارف، ج1، ص09.

[2]- عباس حسن، اللّغة بين القديم والحديث، ط2. مصر: د.ت، دار المعارف، ص118، نقلا عن: زوينة بنت علي بن عيسى الحارثية، الدّعوة إلى النّحو القرآني دراسة (وصفية نقدية)، رسالة مقدّمة لنيل درجة الماجيستير في اللّغة العربيّة وآدابها، المشرف: سعيد جاسم عباس الزّبيدي. الأردن: 2017م، جامعة نزوى، ص36.

[3]- مهدي المخزومي، قضايا نحويّة، ط1. الإمارات: 2003م، المجمع الثّقافي، ص6-7، نقلا عن: زوينة بنت علي عيسى الحارثية، الدعوة إلى النّحو القرآني دراسة (وصفية نقدية)، ص39.

[4]- عائشة عبد الرحمان، التّفسير البياني للقرآن الكريم، ط7. مصر: د.ت، دار المعارف، ج1، ص111.

2-11- كاصد الزّيدي:

يعتبر كاصد الزّيدي رائدا في هذا المضمار، إذ دعا هو الآخر إلى نحو القرآن، في كتابه (دراسات نقديّة في اللّغة والنّحو)، وتتمثّل فحوى هذه الدّعوة في تفنيده لتأويلات وتخريجات النّحاة الّتي قابلوا بها الآيات المتعارضة مع أصولهم، مبيّنا أنّ المنهج الصّحيح المتوجّب اتّباعه هو بناء القواعد وفق أساليب النّصوص القرآنيّة، وقد خصّ بذكر الظّواهر الّتي لم يوفّها النّحاة حقّها من الدّراسة والوصف كمسألة تخصيصهم (ما) لغير العاقل فقط، فيقول: "**إنّ (من) الموصولة للعاقل و(ما) لغير العاقل مطلقا، مع أنّ (ما) ترِد في نحو القرآن وكذلك في الكلام للعاقل، وقد نصّ الفراء على ذلك وأورد عدّة شواهد من القرآن عليه، كقوله تعالى: "فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِنَ النّساءِ" (النّساء-الآية 03)**[1]"، وفي ذكره للفراء إشارة إلى أنّ بعض النّحاة ذكروا هذه المسألة، لكن بشكل عارض ينقصه التّوضيح والتّفصيل.

2-12- تمام حسان:

يعدّ تمام حسان من دعاة التّجديد والتّيسير في النّحو العربي، دعا إلى التّوسّع في النّحو من خلال دراساته الأسلوبيّة للنّص القرآني، الّتي فيها من الشّموليّة ما لم يكن في الدّراسات النّحويّة، لأنّ الجانب الأسلوبي يُدخل على النّحو أمورا كثيرة أهملها النّحاة، وقد أكّد تمام حسان على أنّ لغة القرآن أفسح مجالا من النّحو في قوله: "**تنزل القرآن بلسان عربي مبين لا بنحو عربي متين وهكذا امتدّت تراكيبه على رحابة اللّغة ولم تنحبس في بوتقة القواعد النّحويّة، فالقرآن يهيمن على اللّغة كلّها ما اطرد منها وما لم يَطرد**[2]"؛ وفي هذا إشارة إلى أنّ لغة القرآن تحدّت أصول النّحاة بالعدول والعزوف عنها.

2-13- عبد الفتاح أحمد الحموز:

عني أحمد الحموز بمسألة النّحو القرآني ويظهر ذلك في نقده لتخريجات النّحاة، إذ صرّح قائلا: "**لقد أكثر النّحويون عبدة الأصل النّحوي من الالتجاء إلى التّأويل النّحوي خوفا على الأصل من التّداعي أمام الشّاهد القرآني الفصيح وغيره من كلام العرب نظمه ونثره، وعليه فلا بدّ أن يصبح النّص**

[1]- كاصد ياسر الزّيدي، دراسات نقديّة في اللّغة والنّحو، ط1. الأردن: 2003، دار أسامة للنشر، ص89.

[2]- تمام حسان، البيان في روائع القرآن دراسة لغويّة وأسلوبيّة للنّص القرآني، ط1. مصر: 1993م، عالم الكتب، ص283.

القرآني غير المذعن له، مسرحا رحبا للافتراضات والتّخمينات والتّقديرات[1]"؛ فكثرة تقديس النّحاة لأصولهم وحرصهم الشّديد على عدم الخروج عن نطاقها جعلهم كالأسرى، حتّى وصل بهم الحدّ إلى التّأويل والتّمحّل في كلام الله تمسّكا وتشبّثا بقواعدهم.

2-14- خليل بنيان الحسون:

أشار خليل بنيان الحسون إلى مسألة نحو القرآن في كتابه (النّحويون والقرآن)، قائلا إنّ: "**النّحو منذ نشأته حتّى الآن لم يستوعب كلّ ما تمثّل في القرآن من الأحكام والتّراكيب الأسلوبيّة، وآية ذلك أنّنا نجد النّحويين على مرّ العصور يستدركون على أسلافهم ما أخلوا به ممّا ورد في القرآن من الأحكام وبدليل ما ظهر في زماننا ممّا اصطلح عليه اسم نحو القرآن**[2]" وفي قول آخر: "**نحونا ما زال بعيدا عن استيعاب كلّ ما تمثّل في القرآن من الأحكام والأساليب**[3]"؛ أي أنّ قواعد النّحو عاجزة عن إدراك الأحكام القرآنيّة الّتي فيها من الظّواهر ما يمكن أن يُهيّء لميلاد نحو جديد، مرتبط أيّما ارتباط بالقرآن الكريم.

2-15- أحمد مختار عمر:

اكتفى أحمد مختار عمر بمعارضة ما أقحمه النّحاة من لهجات عربيّة، في تقعيدهم للقواعد لما خلّفه ذلك من مشاكل عديدة، كاختلاف الأقوال في المسألة الواحدة حيث يقول: "**كان الواجب عليهم إسقاط كلّ هذه الأمثلة اللّهجيّة**[4]"، فقدّم المصادر المتوجّب الاعتماد عليها في استنباط القواعد في قوله: "**تُبنى على اللّغة النّموذجيّة الأدبيّة المتمثّلة في القرآن الكريم (دون قراءاته) والحديث النّبوي الشّريف والآثار الأدبيّة الرّفيعة من أشعار**[5]"، جاعلا القرآن الكريم في المرتبة الأولى دون أن يذكر كيفيّة وطريقة استثمار ما ورد فيه.

---

[1]- عبد الفتاح أحمد الحموز، التّأويل النّحوي في القرآن الكريم، ط1. السّعودية: 1984م، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، ج1، ص05.

[2]- خليل بنيان الحسون، النّحويون والقرآن، ط1. الأردن: 2002م، مكتبة الرّسالة الحديثة، ص08-09.

[3]- المرجع نفسه، ص09.

[4]- أحمد مختار عمر، البحث اللّغوي عند العرب، ط6. مصر: 1988م، عالم الكتب، ص146.

[5]- المرجع نفسه، ص146-147.

استنادا إلى الآراء السّابقة يمكن القول بأنّ النّحو القرآني؛ عبارة عن نسخة أخرى لنحو مستقى من القرآن الكريم، يتأتّى على شكل مجموعة من القواعد الخاضعة للنّص القرآني وأسلوبه، وقد جاء هذا النّحو ليضمّ كلّ الظّواهر والقضايا النّحويّة الواردة في القرآن، الّتي غفل وتغافل النّحاة عنها.

وعليه فإنّ البحث سيتبنّى بالدّراسة والتّحليل هذا المفهوم بالتّحديد.

المبحث الثّالث: عوامل ظهور مفهوم النّحو القرآني:

كان وراء ظهور النّحو القرآني أسباب وعوامل مختلفة، سيأتي البحث في هذا المقام على ذكر وعرض أبرزها.

1-العامل الدّيني:

1-1- تعريف القرآنيين وأثرهم في ظهور النّحو القرآني:

كثرت الأسماء الملحقة بالقرآنيين، فتعدّدت بذلك التّعاريف المتعلّقة بهذا المصطلح، فثمّة من يقول بأنّهم: "**جماعة ظهرت في الهند وباكستان، تنادي بعدم الاحتجاج بالسّنة في الأمور التّشريعيّة، وسمّوا أنفسهم بأهل القرآن لاكتفائهم بأخذ الأحكام من القرآن وحده دون السّنة**[1]"؛ أي أنّهم فرقة تعترف وتؤمن فقط بالقرآن كمصدر للتّشريع في الإسلام دون غيره من المصادر، في حين يرى آخرون أنّهم عبارة عن حركة امتداديّة للاتّجاهات السّالفة المُنكِرة للسُّنة، فهذا خادم حسين يصرّح في كتابه (القرآنيون وشبهاتهم حول السّنة) بأنّه قد "**قام في الأمّة من يدعو إلى إلغاء السّنة بالكلّية وعدم الاعتداد بها في مصدريّة التّشريع لأحكام الإسلام، نتيجة للشّبهات الّتي خلّفها الشّيعة والخوارج والمعتزلة**[2]"؛ ويُفهم من هذا الكلام أنّ القرآنيين هم الّذين تأثّروا بأفكار ومعتقدات هذه الفرق فلفّوا لفيفهم واتّبعوا طريقهم في الإعراض عن السّنة ورفضها، إلاّ أنّ للبعض الآخر رأيا مخالفا يقضي بأنّ نشأة القرآنيين كانت نتيجة لتخطيط وحبك من قبل الاستعمار الإنجليزي، وحُجّتهم في ذلك أنّه قد اتّخذ "**نوعا جديدا من المناورات المناوئة للإسلام، فضمّت صفوفه السّياسيّة كثيرا من القساوسة المبشّرين، ممّا مكّنها من اصطياد بعض الشّخصيات الإسلاميّة، وإيقاعها في شبكة التّحريف ضدّ الإسلام، كما انضمّ إلى هؤلاء بعض من يريد الدّنيا،**

[1]- خادم حسين إلهي بخش، القرآنيون وشبهاتهم حول السّنة، ط2. السعودية: 2000م، مكتبة الصديق، ص09، بتصرف.
[2]- المرجع نفسه، ص93.

فحرّضتهم السّلطات الإنجليزيّة على أن يقوموا بأعمال تبعد الثّقة عن النّفوس اتّجاه الحديث الشّريف[1]"؛ ما يعني أنّ المستعمر الإنجليزي قد استعان بهذه السّياسة ليستطيع بلوغ أهدافه ومصالحه الشّخصيّة وأوّلها طمس معالم الإسلام والقضاء على وجوده.

أمّا القرآنيون بدورهم فيعترضون على وصفهم: "**بطائفة أو فرقة أو جماعة منظمة بشيخ ومدراء أو رئيس وأتباع، كونهم يمثّلون اتّجاها بحثيّا في الإسلام، يعني الاكتفاء بالقرآن الكريم وحده مصدرا لفهم الدّين، لذلك يرفضون الأكاذيب المنسوبة للنّبي محمّد عليه السّلام والّتي سُمّيت بالحديث القدسي**[2]"، فهم يرون أنّ في هذه التّسميات تقليل من شأنهم ومنزلتهم، خاصّة وأنّهم يعتبرون أنفسهم المسلمين الحنفاء التّابعين للخلفاء والصّحابة الرّافضين للسّنة النّبويّة، أمثال أبي بكر الصّديق الّذي نهى عن تدوين الحديث بعد وفاة الرّسول صلى الله عليه وسلّم بقوله: "**إنّكم تُحدِّثون عن رسول الله أحاديث تختلفون فيها، والنّاس بعدكم أشدّ اختلافا، فلا تُحدّثوا عن رسول الله شيئا، فمن سألكم فقولوا بيننا وبينكم كتاب الله، فاستحلوا حلاله وحرّموا حرامه**[3]"، وكذا عمر بن الخطاب المعروف بمواقفه العديدة المؤكّدة على أنّ القرآن كافٍ لإرشاد النّاس وتوجيههم نحو الصّواب من بينها: "**نهيه رسول الله من كتابة الكتاب الّذي أراده حين مرضه، وتمزيقه لكتاب الخليفة الأوّل والّذي أعطاه للمؤلفة قلوبهم، وحرقه لمدوّنات الصّحابة الّذين أتوه بكتبهم كي يرى أعدلها وأقومها على طلبه**[4]"؛ أي أنّ القرآنيين يتّخذون من مواقف الصّحابة اتّجاه الأحاديث النّبويّة ذريعة وحجة يستدلّون بها ليبيّنوا أنّ أصولهم تعود إلى زمن الصّحابة وجذورهم ممتدّة عنهم، وليؤكّدوا على صحّة وأصالة مذهبهم.

وكخلاصة للقول فإنّ القرآنيين هم الّذين يحتكمون وينغلقون فقط على النّص القرآني في استنباط الأحكام العقائديّة والفقهيّة، وبالمقابل يرفضون الاعتداد بكلّ ما هو خارج عن القرآن بما في ذلك القواعد النّحويّة الّتي عوّل النّحاة في وضعها على مصادر أخرى كالشّعر وكلام العرب، فمثلا قول النّحاة بعدم جواز عطف الاسم الظّاهر على الضّمير المخفوض إلاّ بعد إعادة الخافض لا ينبغي الأخذ به مادام أنّ

---

[1]– خادم حسين إلهي بخش، القرآنيون وشبهاتهم حول السنة، ص307.

[2]– من إحدى صفحات القرآنيين على الفايسبوك موسومة: (المسلمون القرآنيون)http :ahl-alquran.com/arabic/index.php، يوم 2022/01/07، سا23:00، بتصرّف.

[3]– تذكرة الحفاظ 32/1، حجيّة السّنة 394، نقلا عن: علي الشّهرستاني، منع تدوين الحديث، ط1. إيران: 1999م، مركز الأبحاث العقائديّة، ص10.

[4]– علي الشهرستاني، منع تدوين الحديث، ص28.

في القرآن ما جاء عكس ذلك في كثير من المواضع كالآية الأولى من سورة النّساء: "**وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ**"**(النساء–الآية01–)**، وكذا في قوله تعالى: "**وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ**" **(البقرة–الآية 217)**.

2–العامل اللّغوي في إطار التّيسير والتّجديد النّحوي:

مرّ النّحو منذ نشأته بمراحل عديدة، جعلته ساحة مفتوحة على التّأليف والاجتهاد، خاصّة مع ظهور كثير من المدارس والمذاهب واختلاف وِجهات النّظر فيما بينها، حتّى غدا في غاية التّكلّف والتّعقيد، ما أدّى إلى تعالي الصّيحات والدّعوات المنادية بتيسيره وإصلاحه والّتي حمل لواءها الدّارسون المحدثون، كلٌّ حسب توجّهه ونظره.

فهناك من دعا إلى التّيسير على صعيد المثال، وذلك بالاستغناء عن الأمثلة والشّواهد القديمة في الدّرس النّحوي واستبدالها بأمثلة معاصرة وجديدة، وهذا ما ذهب إليه عباس حسن في كتابه النّحو الوافي الّذي فضّل فيه أن يأتي بأمثلة جديدة تُسهّل على القارئ فهم واستيعاب المسائل النّحويّة الّتي عرضها لاعتقاده الكامل بأنّ تيسير النّحو لا يكون إلاّ "**باختيار أمثلة ناصعة بارعة في أداء مهمّتها، من توضيح القاعدة وكشف غامضها في سهولة ويسر واقتراب**[1]"، فكثرة صعوبة وتعقيد الأمثلة القديمة جعلها تعوص فهم القاعدة على التّلميذ وليس هذا فحسب بل تجعله يهدر وقته وجهده فقط في شرح تلك الشّواهد، الّتي بالرّغم من أنّ كثيرا منها "**يحتل المكانة العليا من سموّ التّعبير وجمال الأداء وروعة الأسلوب،لكنّها اُختيرت في عصور تباين عصرنا ولدوافع تخالف ما نحن فيه، فقد كانت وسائل العيش حينذاك ميسّرة والمطالب قليلة، على عكس اليوم الّذي أصبحت فيه وسائل العيش صعبة والمطالب كثيرة، تحتّم على الطّالب أن يمرّ بهذه العلوم مرّا سريعا، خاصّة وإن كانت غايته المستقبليّة لا ترتبط بالضّلاعة في هذه العلوم، فمن الإساءة إليه وإلى اللّغة أن نتمسك بالشّواهد الموروثة**[2]"؛ أي أنّ هذه الأمثلة تعود إلى زمن بعيد مختلف تماما عن الزّمن الحالي، وبالتّالي فهي بعيدة كلّ البعد عن الواقع المعيش، ولذلك يقول عباس حسن: "**تركت كثيرا من الشّواهد القديمة المردّدة بين أغلب المراجع النّحويّة لأنّها مليئة بالألفاظ اللّغويّة الصّعبة، وبالمعاني البعيدة الّتي تتطلّب اليوم من المتعلّم عناءً وجهدا لا يطيقهما ولا يتّسع وقته**

[1]– عباس حسن، النّحو الوافي، ص06.

[2]– المرجع نفسه، ص07، بتصرّف.

للسّعي وراءها[1]"؛ أي أنّه ابتعد عن الأمثلة الصّعبة واعتمد أخرى سهلة، مرتبطة بحياة التّلاميذ وظروفهم من بينها: (جاءَ حامدٌ)/ (شاهدتُ عصفورًا جميلاً) في تنوين الاسم/ (خرجنا في رحلة طيّبة ركبنا فيها السّيارة، أمّا الطّالبات فقد ركبن القطار) في بناء الفعل الماضي على السّكون/ (يختلف الأطباء في أمر القهوة فواحد يراها ضارّة...) في مجيء رأى بمعنى ظنّ، فكلها أمثلة تعبر عن الحياة الحقيقية والواقعية.

أمّا آخرون فرأوا أنّ تحرير النّحو من قيود التّعقيد مرتبط بالتّخلّص من المصطلحات النّحويّة القديمة، الّتي تشكّل بصعوبتها وكثرتها عائقا أمام دارسي النّحو وخاصّة باعتبارها "**المفتاح لهذه المادّة عند المعلّم والمتعلّم معا والأداة الّتي يتوسّل بها الباحث والتّلميذ للولوج إلى المحتوى النّحوي**[2]"، ولذلك قد دعا الباحثون إلى استبدال تلك المصطلحات الموروثة بمصطلحات حديثة، فمثلا إبراهيم مصطفى اقترح جعل المسند والمسند إليه مكان الفعل والفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ والخبر، كما ألحّ أنطوان الدحداح على "**تلخيص المفاهيم والأبواب النّحويّة واختصارها تحت أبواب معيّنة ومن ذلك مصطلح (المرافيع والمناصيب) الّذي أطلقه على اسم وخبر النّواسخ (إنّ وأخواتها، كان وأخواتها، كاد وأخواتها...)**[3]"، أي أنّ اعتماد الاختصار في وضع هذه التّسميات ييسّر على المعلّمين والمتعلّمين تلقين وتلقي موارد النّحو.

لكن البعض الآخر سلك مسلكا مخالفا تماما، يظهر في سعيهم إلى التّجديد في النّحو العربي من خلال هدم وتحطيم القاعدة من أساسها والضّرب بها عرض الحائط، معتبرين أنّ القواعد والإعراب هما سبب فشل النّحو في مواكبة تطوّرات الحياة المعاصرة، ومن بين أولئك زكريا أوزون الّذي يقول بأنّ: "**هذه القواعد ما هي إلاّ مضيعة لوقت أولادنا، ولن يستخدموها في حياتهم العلميّة أو العمليّة، وعلينا كما نقول في لغتنا الدّارجة نسفها من شرشها**[4]"، مؤكّدا في موضع آخر أنّ "**تلك التّسميات الغريبة والعبارات العجيبة الّتي تُدرّس لطلابنا في مختلف مراحلهم الدّراسيّة، علينا أن نتخلّص منها وأن ندرك أنّها لا**

---

[1]– عباس حسن، النحو الوافي، ص06.

[2]– نادية صبان، بوعلام طهراوي "إشكالية تيسير المصطلح النّحوي وارتباطه بتيسير تعليم النّحو في التّعليم ما قبل الجامعي–عبد الرحمان الحاج صالح أنموذجا–" مجلة إشكالات في اللغة والأدب. الجزائر: 2022م، مخبر اللّغة العربية العلمية والتّعليميّة، ع01، ص95.

[3]– المرجع نفسه، ص96.

[4]– زكريا أوزون، جناية سيبويه (الرّفض التّام لما في النّحو من أوهام)، ط1. لبنان: 2002م، رياض ريس للكتب والنّشر، ص166.

تنفع ونحن في عصر نحتاج فيه إلى كلّ ما هو بسيط ومفيد[1]"، ومن تصريحاته يتبيّن رفضه التّام للقواعد ومطالبته الشّديدة بإلغائها، كونها لا تضيف للّغة شيئا سوى الغلو والتّكلّف، إذ إنّ وظيفتها الأساسيّة المتمثّلة في التّواصل والاتّصال تتحقّق دون مراعاة لأية قاعدة "**فسواء قلنا: حضر الطّالبان أو حضر الطّالبين فالفهم تمّ بأنّ من قام بفعل الحضور هما الطّالبان (الطّالبين) واستوعب السّامع أنّ اثنين حضرا لا ثلاثة أو واحد مثلا**[2]"؛ بمعنى أنّ احترام الإعراب والقاعدة لا يهمّ بقدر ما يهمّ تبليغ الرّسالة للمتلقّي، ويثبت ذلك أكثر بقوله: "**ألا يحقّ لي أن أقول (يا لجمال البيت مثلا) أو (يا لطيف شو حلو هالبيت) أم أنّه يتوجّب علي أن أتعجّب كما يتعجّب أهل قريش ومضر، ألا يحقّ لي أن أعبّر عن مشاعري بالأسلوب الّذي يعجبني ويعجب أفراد أمّتي المعاصرين**[3]"؛ أي أنّه على الإنسان الحديث أن يختار من المفردات والكلمات ما يتواءم مع عصره.

كما أنّ لشريف الشوباشي نفس الرّأي الّذي يقول بإسقاط القاعدة، إذ يصرّح قائلا: "**أرى أنّه من الأقرب إلى المنطق أن نقول مثلا: رأيت رجلا طويلا يأكل خبز، بدلا من رأيت رجلا طويلا يأكل خبزا، والسّبب الوحيد الّذي يجعلنا نتمسّك بالمفعول به منونا هو أنّنا ورثناه من نحاة العصور السالفة وأصبح مألوفا لآذاننا لكنّه من غير المنطقي أن نقبل هذا السّبب**[4]"؛ بمعنى أنّ الإبقاء على القواعد لمجرّد أنّها موروث قديم يعتبر إجحافا في حقّ اللّغة ككلّ.

بينما يقصد عبد الرّحمان حاج صالح بمصطلح التّيسير النّحوي ما "**يتّخذ من تعليم اللّغة العربيّة وأنظمتها وأوضاعها موضوعا له، فيبحث في سبل وطرائق تعليمها ووسائل تقديمها، ومعايير اختيارها، مراعيا في كلّ ذلك طبيعة هذه اللّغة، وطبيعة واحتياجات العيّنة من المتعلّمين المقصودة بها**[5]"؛ أي أنّ موضوع تيسير النّحو عنده متعلّق باختيار الكيفيّات والطّرق التّعليميّة المناسبة والصّحيحة الّتي من شأنها تسهيل وتقريب هذا العلم للمتعلّمين بما يخدم احتياجاتهم.

---

[1]– زكريا أوزون، جناية سيبويه، ص66.

[2]– المرجع نفسه، ص41.

[3]–المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4]– شريف الشوباشي، لتحيا اللّغة العربيّة يسقط سيبويه، د.ط. المملكة المتّحدة: 2017م، مؤسسة هنداوي سي أي سي، ص123.

[5]– نادية صبان، بوعلام طهراوي "إشكالية تيسير المصطلح النّحوي وارتباطه بتيسير تعليم النّحو في التّعليم ما قبل الجامعي–عبد الرحمان الحاج صالح أنموذجا–"، ص97.

في حين يعني التّيسير النّحوي عند دعاة النّحو القرآني، التّوسّع والتّفسّح في اللّغة من خلال الإبقاء على القواعد القديمة والتّعديل فيها بشكل يسمح لها بأن تشمل جميع الوارد من الشّواهد وذلك من خلال العودة إلى القرآن الكريم واستنباط أحكام أخرى منه انطلاقا من الشواهد المتعارضة مع القواعد النّحويّة والّتي تعسّف فيها النّحاة أشدّ التّعسّف بتأويلهم لها حسب ما يخدم أصولهم، وفي هذا يقول أحمد مكي الأنصاري أنّ: "**تقوية النّحو العربي... تتجلّى في توسيع قواعده بحيث تشمل جميع الوارد من الشّواهد... بدلا من بتر جزء مهمّ منها... بل أهمّ جزء فيها على الإطلاق وهو النّص القرآني المحكم... كما تظهر في اعتماد القواعد على النّصوص القرآنيّة مباشرة...**[1]"؛فما أصاب النّحو من مشاكل كان من جراء اعتماد النّحاة على غير القرآن في وضعهم للقواعد وتجاهلهم لكثير من الشّواهد الواردة فيه، بينما كان عليهم إخضاع الأحكام للقرآن وليس العكس، ولذلك ألحّ أصحاب هذا الاتّجاه على تصحيح القواعد بالعودة إلى القرآن الكريم والتّقيّد به إذ يتضمّن على "**ما يوسّع دائرة قواعد النّحو بعد ما حصرها النّحاة بسبب نقص استقرائهم لكتاب الله عزّ وجلّ وحسبوا أنّ في الشّواهد الشّعريّة غناء**[2]"؛ بمعنى أنّ ربط النّحو بالقرآن هو الحلّ لجميع ما يواجه النّحو والعربيّة من ابتذال وصعوبة فالقول مثلا بأنّ اسم إنّ يأتي منصوبا ومرفوعا حسب ما ذُكر في القرآن يوسّع من القاعدة القديمة ويسهّل على الفرد استعمال اللّغة، وهذا ما برهن عليه عبد الخالق عضيمة في قوله أنّ: "**دراسة النّحو القرآني هي المفتاح الّذي تنفتح به كثير من مغاليق النّحو الّتي استعصت على كثير ممّن تصدّى لتيسيره وتهذيبه وتمهيد سبله الوعرّة المتشعّبة**[3]"؛ أي أنّ تيسير النّحو يكون بالاتّجاه إلى القرآن الكريم.

ومن هنا يُستنتج أنّ ظهور النّحو القرآني كان متّصلا ببوادر تيسير النّحو وإصلاحه.

3-العامل الإيديولوجي:

اتّفقت مجمل الرّوايات حول نشأة تيّار القرآنيين على أنّ "**بذوره الأولى نبتت في بلاد الهند وباكستان على يد السّيد أحمد خان وعبد الله جكرالوي وأحمد برويز وغيرهم**[4]"؛ويعود سبب ذلك وفق ما

---

[1]- أحمد مكي الأنصاري، نظريّة النّحو القرآني، ط1. السّعوديّة: 1985م، دار القبلة للثّقافة الإسلاميّة، ص17.

[2]- زوينة بنت علي بن عيسى الحارثيّة، الدّعوة إلى النّحو القرآني، ص34.

[3]- محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ص06.

[4]- خالد علي عباس القط، القرآنيون المعاصرون وإنكارهم لسنّة النّبي محمد (ص)، السّنة الثّالثة، حولية مركز البحوث والدّراسات الإسلاميّة، ص504.

جاء في كثير من المصادر إلى الاستعمار الإنجليزي، الّذي خلق هذا التّيار لتسميم عقول المسلمين لأنّ "**الهدف والغرض من اختراع وإعداد وتدريب أدعياء القرآن على أيدي أعداء الإسلام هو معاداة رسول الله صلى الله عليه وسلّم، والتآمر على الإسلام والمسلمين لإضعاف شوكتهم، وزوال قوّتهم بالتّشكيك في سنّة رسولهم صلّى الله عليه وسلّم، والّتي هي الملاذ الآمن والوحيد والقلعة الحصينة الأبيّة لحفظ الإسلام الخالد وعزّة المسلمين**[1]"، أي أنّ المحتل الإنجليزي استهدف السّنة وحاول القضاء عليها قاصدا بذلك تدمير الإسلام، فمستهدف نبذ السّنة وإنكارها يستهدف لا محالة هدم الدّين بأكمله ولغته، وفي هذا يقول الأستاذ محمد أسد في كتابه (الإسلام على مفترق الطّرق): "**لقد كانت السّنة الهيكل الحديدي الّذي قام عليه صرح الإسلام، وإنّك إذا أزلت هيكل بناء ما، أفَيُدهِشك بعدئذ أن يقوض ذلك البناء كلّه كأنّه بيت من ورق**[2]"، إذن القرآنيون ما هم إلاّ أداة حربيّة خبيثة وماكرة استعملتها السّلطة المستعمرة "**تحقيقا لمبدأ (فرّق تسُد) لإلهاء المستعمرين بأنفسهم وصرف أنظارهم عن الدّخيل الوارد، بإدخال بعض المعتقدات غير الإسلاميّة إلى الإسلام، بواسطة عملائها المتمسلمين ممّا تسبّب عنه تشطير الصّف الإسلامي الموحد**[3]"، أي أنّ الاستعمار انتهج نهجا آخر تمثّل في شنّه لحرب فكريّة إيديولوجيّة وسياسيّة ضدّ المسلمين غايتها تمزيق وحدتهم وترابطهم.

يُفهم من هذا أنّ النّحو القرآني في حقيقة الأمر وليد فكرة استعماريّة، وبالتّالي فهو نحو تآمري أراد به الاحتلال الإنجليزي تحطيم الدّين الإسلامي وقواعد اللّغة العربيّة.

4-الرّؤية الوصفيّة للّغة ودورها في ظهور النّحو القرآني:

أدرك المحدثون في ظلّ تأثّرهم بالمناهج اللّغويّة الحديثة، أنّ إحياء وإنعاش النّحو العربي منوّط بإعادة دراسة اللّغة العربيّة وفق منهج علمي جديد قادر على النّهوض والسّمو بها بعد أن طغى عليها الجمود والرّكود، فتبنّوا الرّؤية الوصفيّة تحقيقا لذلك، والّتي تظهر في نقدهم اللاّذع للبصريين على وجه الخصوص باعتبارهم الأكثر تحفّظا وتشدّدا في مسألة وضع القواعد النّحويّة، على غرار الكوفيين الّذين ساروا على منهج لغويّ سليم، فقد "**كانت مدرسة البصرة، ومن أشهر علمائها الخليل بن أحمد وسيبويه،**

[1]- ملا عمر السّويري الكردي، القرآنيون بهتان عظيم أقبح ألوان النّفاق أخطر أنواع الإلحاد، ط1. العراق: 2020م، ص21.

[2]- المرجع نفسه، ص35.

[3]- خادم حسين إلهي بخش، القرآنيون وشبهاتهم حول السّنة، ص23، بتصرّف.

تعتمد على إعمال العقل في وضع قواعد اللّغة، أمّا مدرسة الكوفة الّتي كان يتزعّمها الكسائي والفراء وابن السّكيت فكانت تُصرّ على نقل كلّ ما قاله العرب كما جاء على ألسنتهم وتضع القواعد بناء على ذلك حتّى الشّواذ[1]"؛ بمعنى أنّ الكوفيين نقلوا اللّغة كما كانت مُتداولة في الواقع،"**إذ كانوا يحترمون الوارد من الشّواهد ولو كان شاهدا واحدا من أعرابية رعناء كما يقول المبرّد[2]**"، ما يدلّ على تشرّبهم المنهج الوصفي، في حين اصطبغ منهج البصريين بصبغة معيارية تقوم على اتّخاذ القاعدة معيارا للاستعمال اللّغوي أيّ أنّهم "**لم يتّبعوا منهجا وصفيّا يقوم على وصف اللّغة وظواهرها النّحويّة كما هي في الواقع تماما، كما ينادي بذلك علماء اللّغة المحدثون، وإنّما اتّبعوا منهجا معياريا لا يكتفي بوصف الظّواهر النّحوية بل يتجاوز ذلك إلى بيان الصّواب والخطأ في الاستعمال[3]**"، وذلك راجع إلى تأثّرهم الشّديد بالمنطق الأرسطي الّذي استحوذ على عقولهم ومنهجهم إلى أن "**صار النّحو درسا في الجدل يعرض النّحاة فيه قدرتهم على التّحليل العقلي بما كانوا يفترضون من مشكلات وما يقترحون لها من حلول[4]**"، فتشددهم جعلهم يتّخذون من التّحليل الفلسفي وسيلة يحتجّون بها ضدّ كلّ ما لا يوافق قواعدهم، فطغى بذلك الجانب الفلسفي على النّحو، و"**يرى بعض الباحثين أنّ هذا الموقف المتشدّد والمتعنت من هؤلاء النّحاة ربما نبع من فكرة طالما رسخت في أذهانهم وهي أنّ اللّغة ينبغي أن تسير في طريق واحد وأن تُجرى دائما منطقيّة، ولكن الأمر ليس بهذه الصّورة الجامدة، فإنّ المنطق ليس هو الشّيء الوحيد الّذي تخضع له اللّغات[5]**"، ما يعني أنّ النّحاة تعاملوا مع اللّغة على أنّها شيء جامد وثابت، وهذا يتنافى طبعا مع طبيعة اللّغة، كونها ظاهرة اجتماعيّة متغيّرة بتغيّر المجتمع، على حدّ قول ابن جني "**اللّغة أصوات**

---

[1]– شريف الشّوباشي، لتحيا اللّغة العربيّة يسقط سيبويه، ص118.

[2]– أحمد مكي الأنصاري، الدّفاع عن القرآن ضدّ النّحويين والمستشرقين، د.ط. مصر: 1973م، دار المعارف، ج1، ص4–5.

[3]– مصطفي محمد إسماعيل وتيد "منهج النّحاة البصريين في التّعامل مع القراءات القرآنيّة المخالفة وموقف المتأخرين والمعاصرين منه" مجلة كليّة الدّراسات الإسلامية والعربيّة للبنات. مصر: 2017م، جامعة الأزهر (فرع الإسكندرية)، ع33، ص771.

[4]– مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، ط2. لبنان: 1986م، دار الرائد العربي، ص14–15، نقلا عن: مختار بزاوية، النّحو العربي ومحاولات تيسيره –دراسة وصفيّة تحليليّة– أطروحة مقدّمة لنيل درجة الدكتوراه في اللّغة العربيّة، المشرف: بن عبد الله الأخضر. الجزائر:2017/2016، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة، ص17.

[5]– مصطفى محمد إسماعيل وتيد "منهج النّحاة البصريين في التّعامل مع القراءات القرآنيّة المخالفة وموقف المتأخرين والمعاصرين منه"، ص884.

يعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم[1]"، فيتّضح من هذا أنّ للّغة وظيفة اجتماعيّة تكمن في الإخبار عن المقاصد والحاجيات، ما يقضي بحتميّة تغيّر وتطوّر اللّغة، لأنّ هذه المقاصد والأغراض متجدّدة ومختلفة باختلاف العصور والأزمنة، فمن غير المعقول أن تكون حاجيات الإنسان الحالي نفسها مع حاجيات الإنسان في العصر الجاهلي، لكنّ النّحاة "**فكّروا في اللّغة تفكير من يخضع الصّواب والخطأ في استعمالها لا لمقياس اجتماعي، بل لمجموعة من القواعد يفرضها عليها فرضا ويجعل كلّ ما لا تنطبق عليه هذه القواعد إمّا شاذا أو خطأً ينبغي ألاّ يدخل في دائرة الاستعمال العام، ولو كان أشيع على الألسنة[2]**"؛ أي أنّهم وبحكم معياريتهم وعصبيتهم، قد أخضعوا اللّغة لقواعدهم وقوانينهم ورفضوا كلّ تناقض معها، "**واعتقدوا أنّ سلامة اللّغة والدّين في هذا وكان من جراء تشدّدهم أن وجدوا أنفسهم أمام شواهد فصيحة كثيرة تخالف مذهبهم وتهدم قواعدهم[3]**"، فاللّغة في الأصل مادّة حيّة لا يمكن تقييدها بقواعد معيّنة، فكان خطأ النّحاة في اختيارهم للمنهج المعياري في الوقت الّذي وجب عليهم أن يعتبروا "**اللّغة موضوعا من موضوعات الوصف كالتّشريح، لا مجموعة من القواعد كالقانون، لأنّ الباحث في تشريح الجسم الإنساني لا يتوقّع منه أن يعبّر عن أفكاره بقوله يجب أن تكون العضلة الفلانيّة بهذا الوضع، أو يجب أن يكون العظم الفلاني بهذا الحجم أو الصّورة كما لا ينبغي عليه في تحليله للّغة أن يعبّر عن موقفه من موضوعه بالنّص على ما يجوز وما لا يجوز[4]**"، والمقصود بهذا أنّ المنهج الوصفي هو المتوجّب اعتماده في دراسة اللّغة لأن سمتها هو التغير لا الثبوت.

أخيرا يمكن القول بأنّ التّفكير الوصفي هو الّذي مكّن الباحثين من إعادة النّظر في الموروث اللّغوي بشكل مغاير، وذلك بالعودة إلى المدونة اللّغويّة المتمثّلة في القرآن الكريم، واستنباط أحكام جديدة منها انطلاقا من الشّواهد الّتي أهملها النّحاة، لينتج بذلك ما عُرف بالنّحو القرآني.

---

[1]– عثمان أبو الفتح ابن جني، الخصائص، ص33.

[2]– تمام حسان، اللّغة بين المعيارية والوصفية، ط4. مصر: 2001م، عالم الكتب، ص26.

[3]– مصطفى محمد إسماعيل وتيد "منهج النّحاة البصريين في التّعامل مع القراءات القرآنيّة المخالفة وموقف المتأخرين والمعاصرين منه"، ص768.

[4]– تمام حسان، اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، ص24، بتصرّف.

خلاصة الفصل الأوّل:

حاول هذا الفصل الكشف عن إرهاصات نشأة النّحو القرآني وذلك في ثلاثة مباحث، جاء أوّلها على شكل مدخل موجز يُذكّر القارئ بمفهوم النّحو العربي ونشأته، فيما يبدأ المبحث الثّاني بالتّفصيل في موضوع البحث من خلال تحديده لمفهوم النّحو القرآني، ليشمل المبحث الثّالث فيما بعد أهمّ العوامل الّتي ساهمت في ظهور ذلك المفهوم.

الفصل الثّاني

صنيع أحمد مكي الأنصاري في كتابه نظرية النّحو القرآني

المبحث الأوّل: نظريّة النّحو القرآني عند أحمد مكي الأنصاري:

1- تعريف موجز بالمُؤلِف والمُؤلَف.

1-1- التّعريف بالمُؤلِّف.

1-2- التّعريف بالمُؤلَّف.

2- مفهوم نظريّة النّحو القرآني عند الأنصاري.

3- أسس نظريّة النّحو القرآني.

4- نماذج من النّحو القرآني.

المبحث الثّاني: صنيع الأنصاري في المحك النّقدي:

1- التّأييد.

2- المعارضة.

المبحث الأوّل: نظرية النّحو القرآني عند أحمد مكي الأنصاري

يحاول هذا المبحث تسليط الضّوء على مشروع أحمد مكي الأنصاري في كتابه نظريّة النّحو القرآني، فيعرج على تحليل وتوضيح ما تحمل طيّاته من مسائل، لتتكشف في الأخير المقاصد والأهداف وراء هذه النّظريّة، وقبل الخوض في تفصيل مضمون الكتاب تعيّن البدء بتعريف موجز للمُؤلِّف والمؤلَّف ليكون مفتتحا للحديث.

1- تعريف موجز بالمُؤلِف والمُؤَلَّف:

1-1- التّعريف بالمؤلِّف:

- **"اسمه الكامل: أحمد مكي محروس حسين العمراني الأنصاري.**
- **نسبه: تنتهي أصوله إلى الأنصار (الخزرج تحديدا) الّذين أتوا مع الصّحابي عمرو بن العاص رضي اللّه عنه لفتح مصر في عهد الخليفة عمر بن الخطّاب رضي الله عنه.**
- **مولد: ولد في 02 سبتمبر 1921م بقرية الصّعايدة قبلى –كلح الجبل- مركز إدفو- مديريّة أسوان-.**
- **وفاته: توفّي يوم 07 جوان 2003 عن عمر يناهز 82 سنة.**
- **حياته العلميّة والعمليّة: تحصّل على:**
  - **دبلوم معهد التّربية العالي وعلم النّفس من جامعة عين الشّمس.**
  - **دبلوم معهد اللّغات الشّرقيّة من كلّية الآداب بجامعة القاهرة.**
  - **الدّكتوراه عام 1960م، بامتياز مع مرتبة الشّرف الأولى ومع التّوصيّة بطبع الرّسالة على نفقة الدّولة.**
  - **عيّن أستاذا ثمّ رئيسا لقسم اللّغة العربيّة وآدابها بكليّة الآداب جامعة القاهرة، فرع الخرطوم، ثمّ صار عضوا في هيئة التّدريس لمرحلة الدّراسات العليا أم القرى بمكّة المكرّمة[1]".**

-مؤلّفاته ومصنّفاته: له العديد من الكتب والأبحاث منها:

[1]- من صفحة على الفايسبوك موسومة: (الدّكتور أحمد مكي الأنصاري)، www.facebook.com/113603060502488، يوم 2022/05/20، سا 21:00، بتصرّف.

- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النّحو واللّغة.
- يونس البصري حياته وأثاره ومذهبه.
- الدّفاع عن القرآن الكريم ضدّ النّحويين والمستشرقين.
- سيبويه في الميزان.
- سيبويه والقراءات.

1-2- التّعريف بالمؤلَّف:

الكتاب بعنوان "نظريّة النّحو القرآني نشأتها وتطوّرها ومقوّماتها الأساسيّة"، صدر عام 1985م، عن دار القبلة للثّقافة الإسلاميّة، وهو كتاب في 300 صفحة، يعالج فيها الكاتب موضوع النّحو القرآني بطريقة مختلفة وجديدة، بحيث لا يقف فيه على مجرّد الدّعوة فقط، وإنّما يقدّم تصوّرا وخطّة توضيحيّة لكيفيّة تطبيق نظريّة النّحو القرآني، وذلك في ثلاثة فصول جاءت كالآتي:

- **الفصل الأوّل:** تطرّق فيه لنشأة النّظريّة وتطوّرها.
- **الفصل الثّاني:** خصّه للبّ النّظريّة ومقوّماتها الأساسيّة.
- **الفصل الثّالث:** عرض فيه نماذج تطبيقيّة للنّحو القرآني.

2- مفهوم نظريّة النّحو القرآني عند أحمد مكي الأنصاري:

اتّخذ النّحاة من كلام العرب عمادا لوضع صرح النّحو، محتكمين ومعتمدين على كلّ من الشّعر والنّثر في تأصيل القواعد النّحويّة، تاركين ما في القرآن من أساليب فصيحة وشواهد وفيرة، فكان ذلك منهم خروجا عن السّداد ومجانبة للصّواب لما أحدثوه من خلل أودى بالنّحو إلى دوّامة من الضّعف والهوان.

سعى الأنصاري إلى إعادة بناء وتشييد النّحو على أرضيّة متينة وقاعدة قويمة تُتيح له الصّعود من قعر الكساد نحو السّمو والرّقي، فانتهى مسعاه إلى تأسيس نظريّة النّحو القرآني القائمة على مراجعة الموروث النّحوي وتعديله وفق ما تقتضيه النّصوص والأساليب القرآنيّة، بعد أن أجحف النّحاة في حقّها بجعلهم الشّعر معيارا أساسيّا في عمليّة تقعيد القواعد، فيقول: "**إنّ اشتغالي بالدّراسات القرآنيّة في مجال النّحو والقراءات كان له أثر كبير في إشفاقي على النّحو وحرصي على إدخال شيء من التّعديل على بعض القواعد النّحويّة، وتقديمه (أي القرآن) على أيّ مصدر آخر من مصادر السّماع، وبخاصّة مصدر الشّعر الّذي استبدّ بالنّحاة من قديم الزّمان، فأكثروا منه، وعوّلوا عليه، فاحتلّ المكانة الأولى في النّحو**

المألوف، ومن هنا جاء الخلل ولهذا وجب الإصلاح، وذلك بوضع القرآن الكريم في موضعه الصّحيح بين مصادر السّماع[1]"؛ أي أنّ إصلاح النّحو وتقويمه منوط بإعادة صياغة قواعده اعتمادا على القرآن وانطلاقا منه، كونه النّص الأصح والأوثق عن غيره من المصادر اللّغوية. وبالتّالي فإنّ الفكرة الأساسيّة الّتي يرعاها الأنصاري هي جعل القرآن أصل كلّ تقعيد وتقنين، هادفا بذلك لتصحيح ما جُبل عليه النّحو المألوف من خطأ، هذا لأنّ النّحاة قد أخطؤوا في تصنيف مصادر اللّغة والاحتجاج بتقديمهم لكلام العرب على لغة القرآن الّتي تعدّ اللّغة العربية النّموذجية الفصحى المجمع على الاحتجاج بها، بل وأوغلوا في الخطأ حين أقدموا على التّأويل والتّمحل في كثير من آيات الله بما يتناسب مع أصولهم وقواعدهم، بعد أن عجزت عن الإلمام بجميع ما في القرآن من شواهد.

وبذلك فخروج الأنصاري بنظرية النّحو القرآني يعدّ تغييرا لهذا الوضع المختل وتعديلا لما يسمّيه "بالهرم المقلوب"، بحيث يصبح القرآن على رأس ذاك الهرم، فتكون القاعدة النّحويّة تابعة للنّص القرآني تجري مجراه وتسوق مساره، لتكتسب منه القوّة والحيويّة، لأنّ تقوية النّحو في نظر الأنصاري: "**تتجلّى في توسيع قواعده بحيث تشمل جميع الوارد من الشّواهد، بدلا من بتر جزء مهمّ منها، بل أهمّ جزء فيها على الإطلاق، وهو النّص القرآني المحكم، كما تظهر في اعتماد القواعد على النّصوص القرآنية مباشرة. ولا شكّ أنّ استناد القاعدة إلى النّص القرآني يعفيها من كثير من التّأويلات والفلسفات الّتي لحقت بها في مسيرتها الطّويلة منذ مئات السّنين**[2]"؛ أي أنّ تعميم القاعدة على جميع الشّواهد بما في ذلك الشّواهد القرآنية يجعلها أوسع وأشمل عمّا هي عليه، وفي ذلك طبعا صلاح للقاعدة نفسها، فمثلا وضع اسم إنّ في موضع النّصب والرّفع معا لوروده مرفوعا في القرآن لا يسيء للقاعدة ولا يضعفها بل يمدّها قوّة ومتانة، فضلا عن ما يضيفه الأمر من يسر وتسهيل على المتكلّم والمتعلّم على حدّ سواء، هذا لأنّ المتكلّم سيجد بذلك الأريحية في استعماله للّغة وكذا في إلقائه لخطاباته، بعد أن كان يتوخّى الحذر والانتباه مخافة الوقوع في الخطأ والتّعرّض للنّقد، والمتعلّم بدوره سيتمكّن من فهم واستيعاب القواعد دون بذل جهد أو استنزاف طاقة، لاسيما أنّ اعتماد القاعدة على النّص القرآني يعفي النّحو ويخلّصه من التّفسيرات والفلسفة الكثيرة الّتي طغت على العديد من مسائله، فجعلت منه علما معقّدا صعبا على المتعلّمين والنّاشئة.

---

[1]– أحمد مكي، نظرية النّحو القرآني، ص10.

[2]– المصدر نفسه، ص17.

من هذا وذاك يمكن القول إنّ مفهوم النّحو القرآني عند أحمد مكي الأنصاري مرتبط بإعادة النّظر في الموروث النّحوي وتصحيحه بجعله خاضعا للقرآن ومنقادا له، يستقي من مصبّه ويأخذ من معدنه وينهل من معينه.

3-أسس نظريّة النّحو القرآني:

راعى الأنصاري في تقديمه وعرضه لنظريّة النّحو القرآني مسلكا متدرّجا بحيث انتقل في بيان أمرها من عام إلى خاص ثمّ أخصّ.

تحدّث عن النّقطة الأعمّ في جزئيّة سمّاها (الإطار العام)، والّتي بيّن فيها أنّ القرآن مصدر رئيس من مصادر التّقنين اللّغوي، كما أتى على ذكر أهمّية وقيمة هذا المصدر في استنباط القواعد النّحوية، مشيرا في سياق حديثه عن ذلك إلى إهمال اللّغويين لهذا المصدر واستبعادهم له في عمليّة التّقعيد، مستشهدا بأقوال القدماء أمثال الفراء الّذي يصرّح بأنّ: "**الكتاب أعرب وأقوى في الحجّة من الشّعر**[1]"، وابن خالويه الّذي يعترف بأنّ لغة القرآن لا تضاهيها في الفصاحة والبلاغة أيّ لغة في الوجود، حين قوله: "**قد أجمع النّاس جميعا على أنّ اللّغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح ممّا في غير القرآن لا خلاف في ذلك**[2]"، وكذا ابن حزم الّذي يدافع عن القرآن في قوله: "**لا عجب أعجب ممّن إن وجد لامرئ القيس أو لزهير أو لجرير، أو الحطيئة أو الطّرماح أو لأعرابي أسدى أو سلمى أو تميمي أو من سائر أبناء العرب لفظا في شعر أو نثر جعله في اللّغة وقطع به ولم يعترض عليه ثمّ إذا وجد لله تعالى خالق اللّغات وأصلها كلاما لم يلتفت إليه ولا جعله حجّة، وجعل يصرفه عن وجهه ويحرّفه عن موضعه ويتحيّل في إحالته عمّا أوقعه الله عليه**[3]"، وكلّها أقوال يسوقها الأنصاري ليبرهن على أنّ القرآن كان مهمّشا في مصنع التّقعيد، وأنّ فكرة وجوب اتّخاذه كمرجع لاستنباط القواعد كانت قائمة منذ القدم.

وبعد أن فرغ من تلك النّقطة، انتقل إلى أخرى أكثر تفصيلا، شملت جزئيتين (المقوّمات الأساسيّة والعمود الفقري)، وضّح فيهما أنّ نظرية النّحو القرآني ترتكز على عنصرين اثنين: ما يوافق من القرآن

---

[1]- ينظر كتاب العربية -يوهان فك- ترجمة الدكتور عبد الحليم النّجار ص5، نقلا: عن أحمد مكي الأنصاري، نظريّة النّحو القرآني، ص39.

[2]- المزهر 257/1 ط الحلبي، نقلا عن: أحمد مكي الأنصاري، نظريّة النّحو القرآني، الصفحة نفسها.

[3]- كتاب الفصل في الملل والأهواء والنّحل لابن حزم ص29 ط. سنة 1928، نقلا: عن أحمد مكي الأنصاري، نظريّة النّحو القرآني، ص42.

القواعد النّحوية وما يخالف من القرآن تلك القواعد، ويريد بذكره لذلك أن يثبت أنّ النّحو المألوف كذلك جزء من نظريّته وأنّه لا يسعى إلى إسقاط القواعد الأصليّة، بل يهدف إلى التّصحيح والتّقويم من خلال تعديل بعض منها لتجري مجرى النّصوص القرآنيّة، ما يتّضح أكثر في قوله: "**لقد حافظنا في هذا البحث على الطّابع العام للنّحو المألوف، بالرّغم من كلّ ما أدخلناه من تعديلات، حافظنا عليه كما هو في جميع أبوابه، وفي إعرابه، وكنّا حريصين على ذلك أشدّ الحرص**[1]"؛ أي إنّ ما رام إليه مقتصر على مجرّد التّرميم لا غير، ما يسمّيه هو بالإصلاح المتعقّل.

أي إنّ نظريّة النّحو القرآني تشمل كلّ من القواعد المتوافقة مع القرآن والقواعد المتعارضة معه، لكن الكتاب في نهاية المطاف يقوم على ما عارض من النّص القرآني القواعد النّحويّة، لأنّه الجزء الّذي يستدعي التّعديل. ومن ذلك فإنّ نظريّة النّحو القرآني تقوم على ثلاثة أسس مهمّة، وهي كالآتي:

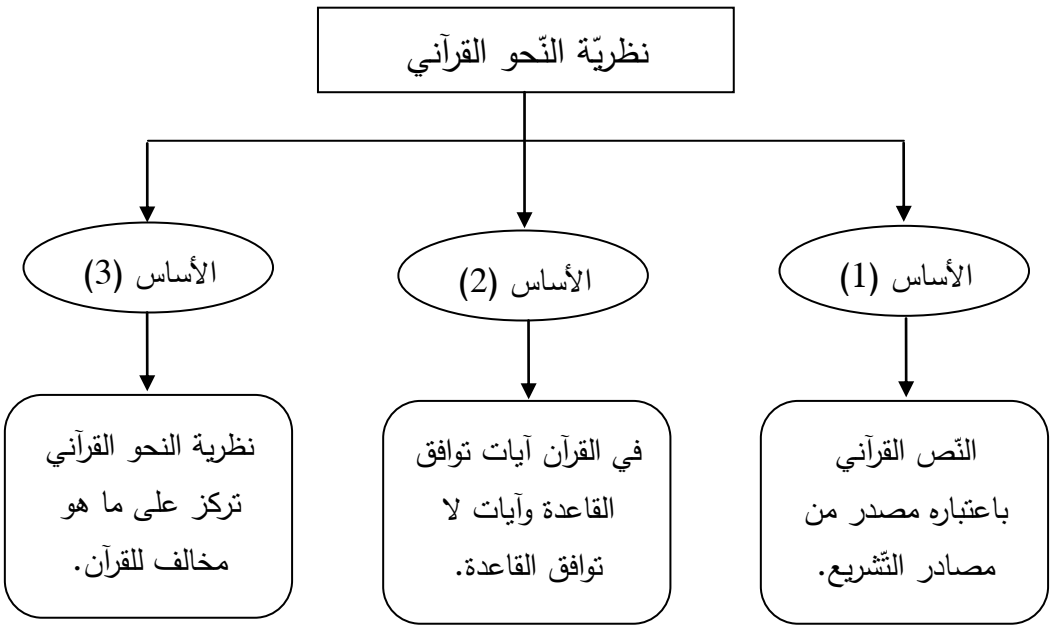

3- نماذج من النّحو القرآني:

قدّم الأنصاري مجموعة من النّماذج التّطبيقيّة، جمع فيها من القضايا النّحوية والصّرفيّة ما يقرّر ويوثق به نظريّته، موضّحا بذلك مجرى العمل في مجال التّطبيق، ولأنّ التّقيّد بموضوع البحث من متطلّبات المنهجيّة ومستلزمات البحث العلمي، قد وجب الاقتصار والتّقيّد بالقضايا النّحويّة فقط، وفيما يلي عرض مفصّل لها:

[1]- أحمد مكي الأنصاري، نظريّة النّحو القرآني، ص146.

1- اقترح الأنصاري تعديل القاعدة القائلة بعدم جواز عطف الاسم الظّاهر على الضّمير المخفوض إلاّ بعد إعادة الخافض بحيث تصبح كالتّالي: "يجوز عطف الاسم الظّاهر على الضّمير المخفوض بدون إعادة الخافض"، وقد اقترح هذا التّعديل استنادا إلى آيات كثيرة من بينها ما جاء في سورة النّساء: ﴿...**وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا**﴾ [النّساء: 01]، حيث جاءت كلمة الأرحامِ في الآية الكريمة معطوفة بالجرّ على الضّمير المجرور دون إعادة حرف الجرّ (الباء)، كما وقد جاءت كلمة (المسجدِ) بالجرّ معطوفة على الهاء في (بِهِ) بدون إعادة حرف الجرّ (الباء) في قوله تعالى: ﴿...**وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ...**﴾[البقرة:217] فتقديمه للأدلّة القرآنيّة إقرار منه على أنّ النّحاة قد تمسّكوا بالقاعدة المألوفة رغم ورود نقيضها في القرآن الكريم، مؤكّدا على أنّ الأخذ بهذا التّعديل لا يسيء للقاعدة في شيء بقوله: "**لو كان إدخال هذه الشّواهد يهدم القواعد هدما تامّا لالتمسنا كلّ المعاذير، وقلنا إنّ اللّغة تحتاج إلى شيء من التقعيد ولكن شيئا من ذلك لم يحدث على الإطلاق ولاسيما في هذه القضيّة بالذّات فالقاعدة سليمة لا يُضيرها شيء من جرّاء دخول هذه الشّواهد، وكلّ الّذي يحدث هو أنّ تتّسع فتشمل جميع الوارد من الشّواهد، ومثل هذا الصّنيع يعطيها قوّة وحصانة ليس بعدها حصانة**[1]"، أي أنّ القول بجواز عطف الاسم الظّاهر على الضّمير المجرور دون إعادة الخافض لا ينفي القاعدة المألوفة وإنّما هو توسيع وتمديد لها، فالتّعديل هنا عبارة عن إضافة وزيادة وليس بحذف أو إزالة.

2- تنصّ القاعدة النّحويّة على أنّ مائة لا تضاف إلاّ إلى المفرد ولا تجوز إضافتها إلى الجمع، لكنّ الأنصاري يعارض النّحاة في ذلك ويدخل تعديلا على هذه القاعدة فيجيز إضافة مائة إلى المفرد والجمع معا، وهذا عملا وأخذا بما جاء في سورة الكهف في قوله تعالى: ﴿**وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِئَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعاً**﴾ [الكهف:25]، مبيّنا معارضة النّحاة لها رغم كونها قراءة سبعية محكمة في قوله: "**كثيرا من النّحاة عارضوا هذه القراءة السّبعية المحكمة، لا لشيء إلاّ لأنّها خالفت القاعدة النّحويّة الّتي تقول بإضافة مائة إلى المفرد ولمّا كانت هنا مضافة إلى الجمع حكموا عليها بالخطأ فقالوا: "وقد قرأ بعض القراء بالإضافة فقال (ثلاثمائة سنين) وهذا خطأ في الكلام غير جائز، وإنّما يجوز في الشّعر للضّرورة**"[2]"؛ وحسب رأي الأنصاري فإنّ النّحاة حكموا بالخطأ على قراءة سبعيّة محكمة وأجازوا ذلك في

[1]- أحمد مكي الأنصاري، نظرية النّحو القرآني، ص78.

[2]- المصدر نفسه، ص128-129.

الشّعر للضّرورة متناسين أنّ لغة القرآن أصحّ من الشّعر وغيره، لكن تعصّبهم قادهم نحو المسار الخطأ، خاصّة وقد ثبت عن العرب استعمال الاثنين وهذا في قول الكسائي: "**العرب تقول: أقمت عنده مئة سنة ومئة سنين**[1]"، أي أنّ الجمع كذلك وارد في الاستعمال، ما أكدّه ابن مالك في شرح الكافيّة الشّافيّة في قوله: "**تضاف (المائة) فما فوقها إلى المعدود مفردا، كقوله تعالى: ﴿ بَل لَّبِثْتَ مِئَةَ عَامٍ ﴾[البقرة:259]، وقد تُضاف (مائة) إلى جمع كقراءة حمزة والكسائي: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾[الكهف:25]**"[2]، فالتّعديل الّذي جاء به الأنصاري إذن لم يأت به من فراغ، وإنّما هو مأخوذ ومستند على آيات قرآنية وقراءات سبعيّة موثوقة.

3- يرى النّحويون أنّ الاستثناء المفرغ لا يأتي بعد الإيجاب، فاشترطوا أن يتقدّمه نفي هذا لأنّ وقوعه بعد الإيجاب فيه استحالة وكذب، ويؤكّد على ذلك الشيّخ محي الدّين في قوله: "**للنّحاة في هذا الموضوع مذهبان: أحدهما أنّه لا يقع بعد الإيجاب مطلقا وهو مذهب الجمهور، واختاره النّاظم والسّر في ذلك أنّك لو كنت تقول: (ضربت إلاّ زيدًا) لكان المعنى أنّك ضربت جميع النّاس إلاّ زيدا وهذا مستحيل، والمذهب الثّاني لابن الحاجب وخلاصته أنّه يجوز وقوع الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب بشرطين: الأوّل أن يكون ما بعد إلاّ فضلة والثّاني أن تحصل فائدة**[3]"؛ أي أنّ النّحاة انقسموا فريقين؛ فريق يمنع وقوع الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب لأنّ ذلك منافٍ للحقيقة، فالقول مثلا (ضربت إلاّ زيدا) بعيد عن الحقيقة لأنّه يستحيل ضرب جميع النّاس ما عدا زيد، والجائز هنا أن يسبقه نفي مثل (ما ضربتُ إلاّ زيدا) لأنّ (ما) تنفي ضرب الجميع وتقصر فعل الضّرب على زيد فقط، أمّا الفريق الثّاني يستسيغ الجواز بشرط أن تكون هناك إفادة، فالقول: (قرأت إلاّ يوم الجمعة) صحيح لأنّه يجوز أن تقرأ الأيام كلّها إلاّ يوم الجمعة، عكس (ضربت إلاّ زيدًا) لأنّه من غير المعقول أن تَضرب الجميع باستثناء زيد.

لكن الآيات القرآنية تناقض القاعدة، إذ جاء الاستثناء المفرغ فيها بعد الإيجاب في كثير من المواضع دون أن يسبقه نفي كقوله تعالى: ﴿**وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ**﴾ **[البقرة: 45]** وكذا في قوله: ﴿**...وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ...**﴾ **[البقرة: 143]** وفي موضع آخر: ﴿ **ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوا إِلَّا بِحَبْلٍ مِّنَ اللَّهِ ...**﴾ **[آل عمران: 112]** وعملا بما جاء في الآيات يخرج

---

[1]- أبو زرعة بن محمد بن زنجلة، حجة القراءات، تح: سعيد الأفغاني، ط5. لبنان: 1997م، مؤسّسة الرسالة، ص414.

[2]- عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، شرح الكافية الشّافية، تح: عبد المنعم أحمد هريري، ط1. السّعوديّة: 1982م، دار المأمون للتّراث، ص1523.

[3]- أحمد مكي الأنصاري، نظريّة النّحو القرآني، ص97.

الأنصاري بتعديل مغاير للقاعدة السّابقة فيجيز وقوع الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب ولا يمنعه لوروده في القرآن الكريم.

4- اقتصر النّحاة إضافة إذا الشّرطيّة إلى الجملة الفعليّة فقط وتمسّكوا بهذه القاعدة رغم ورودها في العديد من الآيات على العكس من ذلك كقوله تعالى: ﴿ **إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ. وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ. وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ** ﴾ **[الانشقاق: 1-2-3]**، (فإذا) هنا قد دخلت على جملة اسمية وبالتّالي فإنّ الإعراب الّذي سيتبادر إلى الذّهن هو أن تعرب (السّماء) مبتدأ و جملة (انشقّت) خبر، كما هو الحال في الآية الأخرى (وإذا الأرض مدّت) على أن تكون (الأرض) مبتدأ وجملة (مدّت) خبر، غير أنّ النّحاة رفضوا ذلك فأسرفوا التّأويل والتّقدير في هذه الآية دفاعا عن القاعدة المألوفة فقالوا: "**التّقدير إذا انْشَقّتِ السّماءُ انشقت- وإذا مدّت الأرضُ مدّت، على أن تكون السّماء فاعل لفعل محذوف تقديره (انشقت)، والأرض نائب فاعل لفعل محذوف تقديره (مدّت) تكلّفوا كلّ ذلك ليخضعوا الآيات الكريمة للقاعدة النّحويّة الّتي صنعوها بأيديهم**[1]"، أي أنّهم على حسب الأنصاري قد فضّلوا تحريف كلام الله عن موضعه على الأخذ بما هو وارد في الآية حفاظا على القاعدة الّتي سنوها، وهم بذلك قد حرموا النّحو من أساليب غاية في الفصاحة والبلاغة، كما أنّهم قد أثقلوا أبوابه بتفسيرهم وتفلسفهم الكثير، لاسيما وأنّ هذا الأسلوب قد ورد كذلك في الشّعر في كثير من الأبيات الموثوقة وهذا ما أثبته الأنصاري بعرضه لتلك الأبيات في ملحق كتابه، وبناء على ذلك اقترح الأنصاري تعديل القاعدة إلى ما يأتي: "تجوز إضافة إذا الشّرطية إلى الجملة الفعلية كثيرا والاسميّة قليلا"، والملاحظ من هذا التّعديل أنّه قد أضاف الجملة الاسميّة بعد أن كان الاقتصار على الجملة الفعليّة فقط، ذاكرا النّسبة من ذلك بقوله كثيرا في الجملة الفعليّة وقليلا في الاسميّة.

5- لا يجيز النّحاة إعراب كلمة ليكة ممنوعة من الصّرف ما يظهر في قول الزّمخشري: "**قُرِئ أصحاب لئيكةِ" بالهمزة وبتخفيفها وبالجر على الإضافة وهو الوجه، ومن قرأ بالنّصب، وزعم أنّ: ليكة، بوزن ليلة: اسم بلد فتوهم**[2]"، فالأصح حسب رأيه أن تعرب (لئيكة) مضافا إليه مجرور بالكسرة، وهذا نفسه ما ذهب إليه الشّهاب الخفاجي في قوله: "**وقد استشكل هذه القراءة أبو علي الفارسي، وغيره بأنّه لا وجه للفتح، لأنّ نقل حركة الهمزة لا يقتضي تغيير الإعراب من الكسر إلى الفتح وأجيب: بأنّ ليكة على هذه القراءة: اسم البلدة، وهي غير مصروفة للعلميّة والتّأنيث، واللاّم فيها جزء من الكلمة ولا المعرفة، لأنّها**

[1]- أحمد مكي الأنصاري، نظرية النّحو القرآني، ص59.

[2]- محي الدّين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، ط07. لبنان: 1999م، دار اليمامة، ص445.

توجب الصّرف[1]"، أي أنّ نقل حركة الهمزة و(اللّيكة) إلى (الأيكة) لا يستوجب تغيير الإعراب من الكسر إلى الفتح ولذلك فإنّ النّحاة يعارضون أن تعرب لئيكة ممنوعة من الصّرف، لكن الأنصاري يجيز ذلك بموجب ما قرأ به نافع وابن كثير وابن عامر: "**كذب أصحاب لَيكةَ مفتوحة اللاّم والتّاء**[2]"، ولهذا يطالب بتعديل القاعدة النّحوية السّابقة لورود الكلمة ممنوعة من الصّرف في السّماع الصّحيح.

6- منع النّحاة مجيء الحال جملة فعليّة فعلها ماضٍ غير مسبوق بقد رغم ورودها في القرآن في عديد من المواضع من بينها: قوله تعالى: ﴿...**أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صدورهم...**﴾ **[النساء: 90]**، فالملاحظ من الآية أنّ الحال قد أتى جملة فعلية (حصرت) دون أن يسبق (بقد) والأمر عينه بالنّسبة لقوله تعالى: ﴿**وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ...**﴾ **[النّمل: 14]**، وكذا في قوله: ﴿**الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا...**﴾ **[آل عمران: 168]**، كلّها آيات تبيّن أنّ النّحاة قد أعرضوا عن لغة القرآن في وضعهم للقواعد، فلو أنّهم أخذوا بها لما اصطدمت قواعدهم بالأساليب القرآنية، ولو أنّهم تداركوا الخطأ بتعديل القاعدة وفق ما يتماشى ويتوافق مع آي القرآن لكان الخلل قد زال، إلاّ أنّ تقديسهم وتبجيلهم لتلك القواعد منعهم من ذلك، فبلغ الخلل ذروته بتأويلهم وتقديرهم للنّصوص القرآنية.

وعليه فإنّ تعديل الأنصاري لهذه القاعدة بجواز مجيء الحال جملة فعليّة فعلها ماضٍ سواء أكان مسبوقا أو غير مسبوق بقد معقول لأنّه وارد في القرآن.

7- يقترح الأنصاري تعديل القاعدة القائلة بأنّ اسم الفاعل النّكرة لا يعمل النّصب فيما بعده إلاّ إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال ولا يجوز إعماله إذا دلّ على المضي بناء على ما ورد في قوله تعالى: ﴿...**وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ...**﴾ **[الكهف: 18]**، إذ جاء (ذراعيه) مفعولا به لاسم الفاعل (باسط) منصوبا بالياء رغم أنّ اسم الفاعل هنا يدلّ على الماضي لأنّ الهيئة واقعة في الزّمن الماضي، وهذا دليل على أنّ اسم الفاعل يعمل عمل الفعل ولو كان بمعنى الماضي، أي أنّ عامل النّصب في المفعول به هو اسم الفاعل (باسط)، ولذلك يمكن تغيير القاعدة المألوفة والقول بأنّ اسم الفاعل النّكرة يعمل النّصب فيما بعده كثيرا إذا كان بمعنى الحال وقليلا إذا كان بمعنى الماضي.

8- قدّم الأنصاري تعديلا للقاعدة النّحوية المتعلّقة بوقوع المضارع بعد الفاء وهو كالآتي: "إذا وقع المضارع بعد الفاء ولم يكن جوابا، جاز فيه الوجهان: الرّفع كثيرا والنّصب قليلا دون ضعف أو لحن"،

[1]- محي الدّين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، ص446.

[2]- أبو زرعة عبد الرحمان بن محمد بن زنجلة، حجة القراءات، ص519.

وذلك استنادا إلى ما ورد في القرآن في قوله تعالى: ﴿ **إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ**﴾ **[يس: 82]**، مؤكّدا على أنّ المضارع (فيكون) جاء منصوبا "**في قراءتين سبعيتين، هما قراءة ابن عامر وقراءة الكسائي، وكلاهما من الثّقة بمكان، كما أنّهما فوق مستوى التّجريح**[1]"؛ أي أنّه لم يأت بتعديله من الفراغ أو العدم بل اتّبع ما قرأ به القراء، هذا وقد عاب على النّحاة عدم أخذهم بهذه الآية القرآنية في قوله: "**ومع التّوثيق الكامل لقراءة كلّ من الكسائي وابن عامر، نرى كثيرا من النّحويين لا يميلون إلى اتّخاذ النّصوص القرآنيّة أساسا للتقعيد، فلم يحاولوا إدخالها في القاعدة ولو من قبيل الوارد القليل**[2]"، وهنا يبيّن مدى تعصّب النّحاة لقواعدهم وتمسّكهم بها رغم كلّ ما أحاط بهم من الشّواهد القرآنيّة.

9-يقول الأنصاري بوجوب تعديل القاعدة القائلة بامتناع وقوع (كل) المضافة للنّكرة مفعولا به فيقول: "**يجوز وقوع كلّ المضافة للنّكرة مفعولا به دون ضعف**[3]"، وذلك بعد أن أكّد على أنّها وردت في القرآن في سبعة وثلاثين(37) موضعا من بينها ما جاء في سورة البقرة: ﴿.. **وَاللّهُ لاَ يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ**﴾ **[البقرة: 276]** فمجيء كل مفعولا به في القرآن تفنيد لقول النّحاة بضعف هذا الأسلوب.

10- يلح الأنصاري على وجوب تعديل القاعدة القائلة بعدم جواز العطف بالرّفع على موضع إنّ قبل تمام الخبر، ليكون التّعديل كما يلي: "يجوز العطف بالرّفع على موضع إنّ بعد استكمال الخبر بالإجماع وقبله على القول الرّاجح" مستندا بذلك إلى قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَىٰ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ**﴾ **[المائدة: 69]** إذ أنّ مجيء كلمة (الصّابئون) مرفوعة يؤكّد صحة وتوثيق القاعدة المقترحة إلاّ أنّ الكاتب فضّل الإتيان بأمثلة أخرى ليثبت بها أنّ هذا الاستعمال فصيح وشائع كقوله تعالى: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ...**﴾ **[الأحزاب: 56]** وأيضا في كلام العرب كقولهم: "إنّك وزيد ذاهبان" وهذا حسب الأنصاري ما يقضي بوجوب تعديل القاعدة السّابقة.

11- يعارض الأنصاري النّحاة في قولهم إنّ نصب كلمة سواء لغة رديئة والرّفع هو الوجه، لمجيئها منصوبة في القرآن وبالتّحديد في قوله تعالى: ﴿**...سَوَاءً مَّحْيَاهُم وَمَمَاتُهُمْ...**﴾ **[الجاثية: 21]** وكذا في قوله تعالى: ﴿**...الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ...**﴾**[الحج: 25]**، وبناء على الآيتين

---

[1]- أحمد مكي الأنصاري، نظرية النّحو القرآني، ص92.

[2]- المصدر نفسه، ص93.

[3]- المصدر نفسه، ص112.

السّابقتين فهو يجيز النّصب والرّفع معا بقوله: "**يجوز النّصب كما يجوز الرّفع في كلمة سواء، وهما لغتان واردتان ولا رداءة في النّصب على الإطلاق**[1]"، أي أن نصب كلمة سواء لغة صحيحة لأنّها واردة في القرآن وهو المصدر الأصحّ والأوثق.

12- يؤكّد الأنصاري على أنّ قضيّة الفصل بين المتضايفين موجودة في القرآن في كثير من المواضع منها قوله تعالى: ﴿**وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهُمْ...**﴾**[الأنعام: 137]**، حيث فصل هنا بين المصدر المضاف (قَتْلُ) والمضاف إليه شركاءِ بالمفعول به (أولادَ)، ولذا فهو يدعو إلى تعديل القاعدة القائلة بعدم جواز الفصل بين المتضايفين لورود غير ذلك في القرآن، قائلا: "**لما كان الفصل بين المتضايفين واردا في نصّ قرآني موثوق به كلّ الثّقة كان لزاما علينا أن نُعدّل القاعدة النّحوية تعديلا يليق بجلال القرآن فقلنا يجوز بدلا من لا يجوز وهو تعديل يسير لا يضير النّحو في قليل أو كثير، بل إنّه يقويه ويغذّيه بأوثق النّصوص**[2]"، وما يتقصده هو أن النّص القرآني أولى بالاعتماد والأجدر بالتّقدير والتّقديس من القاعدة النّحوية.

13- يجيز الأنصاري القراءة بكسر الهمزة من (أن) في قول الله: ﴿... **وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ...**﴾ **[المائدة:2]**، بعد أن منع النّحاة ذلك، مستندا إلى قراءة ابن كثير وأبو عمرو، فقد ذُكِر: "**أنّ نافعا وأبا عمر وابن عامر وحمزة والكسائي يقرؤون بين الفتح والكسر، وأنّ ابن كثير وعاصم يقرآن بالفتح، وأنّ حمزة من رواية خلف وأبي هشام الرّفاعي يقرأ بالإمالة**[3]"، وعليه فإنّ كلا الوجهان صحيحان ولذا فقوله بجواز كسر الهمزة من (إن) صحيح ومقبول لثبوته بالسّماع.

14- يقرّر الأنصاري انطلاقا من القراءات القرآنيّة أنّ ياء المتكلّم تفتح كثيرا ولا تُكسر إلاّ قليلا في نحو بمصرخي في قوله تعالى: ﴿...**وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَانٍ إِلَّا أَن دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوا أَنفُسَكُم مَّا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ**﴾ **[إبراهيم: 22]**، وهو بذلك يخالف القاعدة القديمة القائلة بوجوب فتح ياء المتكلّم وعدم كسره، معتمدا على قراءات موثوقة من بينها قراءة أبو عمرو بن العلاء بكسر ياء المتكلّم في كلمة يا بَنِي، وهذا التّعديل لا يشكّل فارقا كبيرا لأنّه لا ينفي الفتح في ياء المتكلّم بل يجمع على الفتح والكسر معا.

---

[1]- أحمد مكي الأنصاري، نظريّة النّحو القرآني، ص88.

[2]- المصدر نفسه، ص80.

[3]- أحمد سعد حسن المطيري، كتاب السّبعة لابن مجاهد: عرضا ودراسة، ط1. السّعوديّة: 2015م، مكتبة الملك فهد الوطنيّة، ص243.

المبحث الثّاني: صنيع الأنصاري في المحك النّقدي:

نال مشروع أحمد مكي الأنصاري الاستحسان والقبول من طرف الباحثين الّذين يؤمنون بأنّ فكرة التّقويم والإصلاح ليست هدما لما هو كائن، وإنّما هي توجّه به نحو الأفضل، في حين تصدّى حماة اللّغة العربية وحرّاس قواعدها لأي تغيير من شأنه المساس بالموروث النّحوي، وفيما يلي عرض لآراء كلّ من المؤيدين والمعارضين.

1- التّأييد:

1-1- من ناحية طعنه في النّحاة:

يؤيّد حازم سليمان الحلي ما ذهب إليه الأنصاري في نقده للنّحاة، فيقول: "**نجد من النّحاة واللّغويين من ينسب بعض القرّاء إلى التّوهم والغلط وهذا الموقف يصدر من كلّ نحويّ متعصّب للقاعدة أو للقياس، سواء أكان بصريا أم كوفيا فإنّهم تجرّؤوا على تخطئة بعض القراء الّذين يخالفون قواعدهم، ونعتقد أنّ هؤلاء القرّاء أولى بالصّحة من النّحاة، لأنّهم يعتمدون في قراءتهم على السّماع وهم ثقة**[1]"؛ فحازم سليمان هنا يدافع عن القراء ضدّ النّحاة ويؤكّد على أنّهم أولى بالاتّباع هذا لأنّهم يعتمدون على السّماع لا على القياس، ويُعتبرون "**أهل تلقٍ وعرض، فهم أدقّ في نقلهم اللّغة ولو أنّ النّحاة وافقوا القرّاء في منهجهم القائم على السّماع لأراحوا أنفسهم وأراحوا النّحو وأراحونا من كلّ هذا العناء، ولسدّوا الطّريق بوجه المستشرقين الّذين وجدوا من تشذيذ النّحاة لبعض القرّاء مجالا لمناقشة بعض النّصوص القرآنيّة والنّيل من القرآن الكريم**[2]"؛ أي أنّه يوافق الأنصاري في جعله النّحاة جميعا فريقا يقابله فريق القراء، هذا لأنّ النّحاة قد عارضوا القرّاء وقراءاتهم بسبب تشبّثهم وتعلّقهم الزّائد بالقياس الّذي يعدّ المشكلة الأساسيّة الّتي أوقعت النّحو والنّحاة في مسائل كانوا في غنى عنها لو أنّهم اعتمدوا على السّماع، إذ جرّهم ذلك القياس إلى هدر أساليب غاية في الفصاحة والبلاغة، فضلا عن ما صاحبه ذلك من تأويلات وتخريجات ملأت كتب النّحو بالتّعقيدات، هذا غير الباب الّذي فتحوه في وجه المستشرقين وأعداء القرآن الّذين اتّخذوا من تلك القراءات سبيلا للطّعن في القرآن الكريم.

---

[1]- حازم سليمان الحلي، المستشرقون وموقفهم من التّراث العربي الإسلامي، ط1. العراق: 2014م، دار الكفيل، ص42.

[2]- المرجع نفسه، ص42.

كما وقف حازم سليمان من منهج البصريين موقف المعارض والمفنّد فكان رأيه في ذلك كرأي الأنصاري، إذ يقول: "**إنّ موقف البصريين هذا انحراف عن المنهج السّليم، لأنّهم ضيّقوا القواعد وماذا عليهم لو جعلوا قواعدهم مرنة تتّسع للقراءات القرآنية، على أن من القرّاء جماعة من أكابر النّحويين واللّغويين، ثم هم بعد هذا ثقة ناقلون لهذه اللّغة، فإذا صحّ سند القراءة ووافقت أحد المصاحف العثمانيّة فلا سبيل لردّها من قبل النّحاة**[1]"؛ بمعنى أنّ المنهج البصري خارج عن الصّواب كونه وضع القواعد النّحويّة في نطاق ضيّق ومحدود، ما جعلها تتّسم بالصّعوبة والتّعقيد هذا لأنّ البصريين قد حصروا اللّسان العربي وقيّدوه بمجموعة من القوانين حفاظا منهم عليه، لكنّهم لم يدركوا أنّ ذلك سيؤثّر سلبا على النّحو واللّغة.

1-2- من ناحية التّيسير النّحوي:

يروم الأنصاري من خلال نظرية النّحو القرآني إلى تيسير وتسهيل موارد النّحو، بدليل أنّه يكرّر أكثر من مرّة أنّ: "**تقوية النّحو العربي... تتجلّى في توسيع قواعده بحيث تشمل جميع الوارد من الشّواهد... بدلا من بتر جزء مهمّ منها... بل أهمّ جزء فيها على الإطلاق وهو النّص القرآني المحكم**[2]"، ولذلك فقد تلقّى مشروعه ترحيبا واستساغة من قبل دعاة التّيسير النّحوي، فالعزاوي يشاطر الأنصاري الرّأي ويدعو كذلك إلى "**أن يكون القرآن الكريم أحدَ الأسس الّتي يقوم عليها تجديد النّحو وتيسيره فهو يرى أنّ النّحاة فرطوا في جنب القرآن، ضربين من التّفريط: الأوّل أنّهم عالجوا لغته معالجة منطقيّة، واحتكامهم إلى كلامٍ هو أقلّ من القرآن أصالة لاسيما الغريب والشّاذ من هذا الكلام، والتّفريط الآخر: تجلّى في إهمال كثير من الأساليب القرآنيّة العاليّة الرّفيعة**[3]"؛ أي أنّ اعتماد القرآن لرسم صورة جديدة للنّحو وذلك بعرض لغة القرآن على القواعد النّحوية ومن ثمّ الإبقاء على ما يوافق تلك النّصوص القرآنية وإهمال ما لا يتوافق معها، يعدّ خطوة من الخطوات الأساسيّة في سبيل تيسير النّحو وتذليل صعوباته، لأنّ الأخذ بجميع أساليب القرآن وقراءاته سيعفي النّحو من التّأويلات الكثيرة الدّاخلة عليه، وعليه سيتحرّر المتكلّم من القيود والقوانين الّتي تقيّد لسانه ولغته ولذلك "**لا معدى لمن يروم تجديد النّحو وتيسيره من أن**

---

[1]- حازم سليمان الحلي، المستشرقون وموقفهم من التّراث العربي الإسلامي، ص73.

[2]- أحمد مكي الأنصاري، نظرية النّحو القرآني، ص17.

[3]- نعمة رحيم العزاوي، في حركة تجديد النّحو وتيسيره، د.ط. العراق: 1995م، دار الشّؤون الثّقافية العامة، ص138، نقلا عن: كريم عبد الحسين حمود الربيعي "جهود الأستاذ نعمة رحيم العزاوي في تجديد الحو وتيسيره" مجلة كلية العلوم الإسلامية. العراق: 2016م، جامعة بغداد، ع47، ص532.

ينظر إلى القرآن على أنّه دستور العربيّة ومستودع عبقريتها ومظنة جوهرها وخصائصها، ولا محيد له أيضا من أن يقيم نحوها على عبارة القرآن ليكون هذا النّحو ممثّلا للّغة العربيّة وصورة صادقة لها[1]"، فوضع قواعد تسع جميع الظّواهر القرآنية هو الحل لأزمة الضّعف الّتي أصابت النّحو العربي، واعتماد آية أو قراءة من القراءات في استنباط وإصدار حكمين مختلفين دون ترجيح واحد على الآخر مع ذكر النّسبة لكلّ حكم كالقول مثلا في قاعدة إذا الشّرطية، أنّها تدخل على الجملة الفعلية كثيرا وقليلا على الاسمية، لا يغيّر من القاعدة القديمة بقدر ما يضيف لها لتصبح أكثر سعة.

1-3- تأييد نماذج النّحو القرآني:

وافق كثير من الدّارسين نماذج النّحو القرآني الّتي أتى بها الأنصاري لتوضيح وتقرير نظريته من بينهم زيد خليل القرالة الّذي يؤيّد القراءة الّتي جاء فيها عطف الظّاهر على الضّمير المخفوض في الآية: ﴿**تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَام إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً**﴾**[النساء:1]**، فيقول: "**لقد رفض أكثر علماء اللّغة قراءة حمزة بجرّ الأرحام مع أنّ هذه القراءة تمثّل شاهدا ودليلا على صحة ما جاء في كلام العرب وليس العكس فقد جاءت عدّة شواهد نثرية وشعرية عطف فيها الظّاهر على المضمر ومن ذلك (ما فيها غيره وفرسه) إذ عطف (فرس) مجرورا على الهاء في غيره[2]**"، كما يورد شواهد من القرآن والشّعر يؤكّد بها صحّة هذه القراءة واطرادها مثل قوله تعالى: ﴿**وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ...**﴾ **[النساء: 127]**، وكذا قول الشّاعر:

"**فَاليَوْمُ قَدْ بِتَ تَهْجُونَا وتَشْتُمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بَالُكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ[3]**"

وبعرضه لهذه الشّواهد فهو يثبت أنّ النّحاة قد غضّوا بصرهم عن كثير من الشّواهد فقط لكي تنتصر قواعدهم، إذ عزّ عليهم هدرها بعد أن بنوها، وكان السّهل عليهم هو الاستغناء عن كمّ هائل من الشّواهد؛ أي أنّهم لا يخضعون في رفضهم للأساليب اللّغويّة إلى معيار معيّن بل ينتقون ويختارون على حسب مزاجهم وكيفما يحلو لهم.

---

[1]- كريم عبد الحسين حمود الربيعي "جهود الأستاذ الدكتور نعمة رحيم العزاوي في تجديد الدّرس النّحوي وتيسيره"، ص532.

[2]- زيد خليل القرالة "موقف النّحاة من الشّاهد النّحوي في القراءات القرآنية بين القبول والرفض" الأكاديمية للدّراسات الاجتماعية والإنسانية. الأردن: 2017م، جامعة آل البيت، ع18، ص6.

[3]- عبد الله ابن هشام بن يوسف، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك، ط6. سوريا: 1985م، دار الفكر، نقلا عن: زيد خليل القرالة، "موقف النّحاة من الشّاهد النّحوي في القراءات القرآنية بين القبول والرّفض"، الصفحة نفسها.

كما يعلّق زكريا أوزون على رفض العكبري رفع كلمة (أموات) وإفراد كلمة (أحياء) في قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَقُولُوا لِمَن يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَٰكِن لَّا تَشْعُرُونَ**﴾ **[البقرة: 154]**، ويعارض تخريجه لهذه القراءة، حيث يقول: "**يبدو أنّ العكبري ينسى وينسى معه نحاتنا الأفاضل أنّ المتحدّث هو الله عز وجل وأنّ الكتاب من تأليفه جلّ وعلا وأنّه لا ترادف في كلمات الكتاب وأنّ كلمات الله هي الوجود ذاته، وعندما يضيف العكبري وأمثاله فعلا وضميرا وهميا (قولوا هم) فإنّه يأمر النّاس بأن يقولوا (هم أحياء) على مرّ الزّمان والعصور ومن لم يقل ذلك فهو مخالف لتعاليم الله عزّ وجلّ**[1]"؛ أي إنّ أوزون رافض تماما لمسألة التّأويل لأنّها تغير المعنى وتضع كلام الله على غير الوجه الّذي جاء به، وهذا تلاعب بالقرآن لأنّ كلام الخالق يبقى فوق كلّ الاعتبارات فلا يحقّ لمخلوق المساس به.

2- المعارضة:

2-1- من حيث منهجية التّأليف:

إنّ أوّل ما يلمحه المتصفّح لكتاب (نظرية النّحو القرآني) هو وجود نوع من الخلل والاضطراب على مستوى المنهجية، نظرا لغياب الاتّساق والانسجام في مضامينه وتعارض أفكاره، هذا لأنّ المؤلّف لم يراع ذلك حين عرضه لعناصر ومكوّنات بحثه، فهو يعلن التّدرّج في مقام حديثه عن أسس نظريته ويجعلها في أربعة أسس: الإطار العام، المحور، العمود الفقري، المقوّمات الأساسية، في حين أنّ ذلك لا يعدّ تدرّجا منسقا ولا منسجما والمخطط التّالي سيوضّح للقارئ أكثر المقصود:

[1]- زكريا أوزون، جناية سيبويه، ص122.

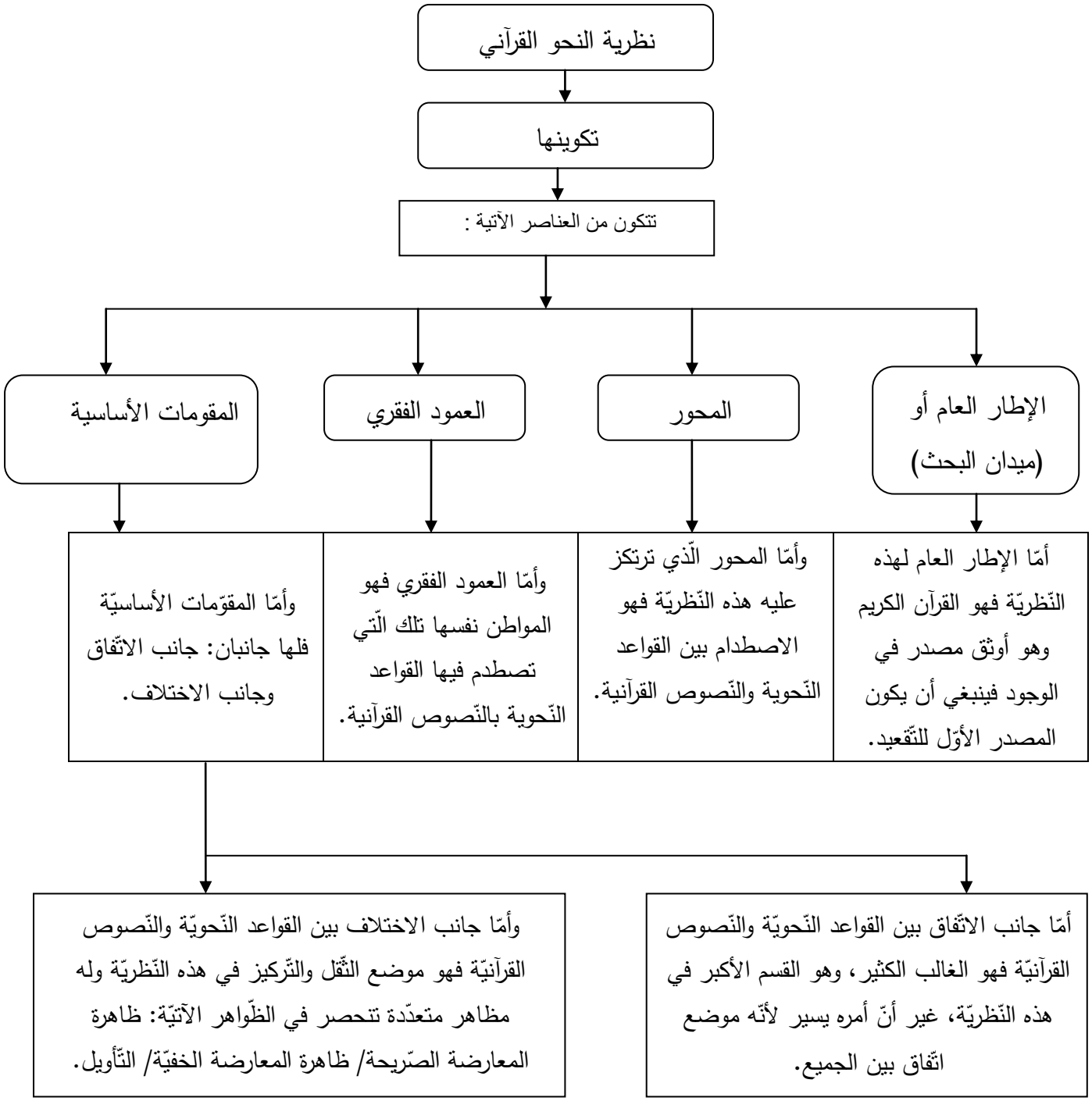

مخطّط مقتبس من كتاب نظريّة النّحو القرآني لأحمد مكي الأنصاري

إنّ المتأمّل لهذا المخطط سيلاحظ أنّ في هاته الأسس ما هو متداخل وما هو متقارب، فالمحور والعمود الفقري متشابهان في المصب الّذي يريد الكاتب أن ينتهي إليه، إذ أنّ كليهما يمثّلان تلك الآيات المتعارضة مع القواعد النّحويّة، ويوخذ على الأنصاري حتما مثل هذا الصّنيع لأنّه يُصعّب على القارئ فهم واستيعاب معطيات البحث، لاسيما وأنّ الشّيء الأساسي الّذي يتوجّب على الكاتب مراعاته والحرص عليه في عمليّة التّأليف هو تقريب المفاهيم للقارئ بشكل يسمح له بإدراكها وتحصيلها.

كما يُرصد في صفحات الكتاب تناقض وتضارب في أقوال الكاتب، ففي البداية مثلا يورد قولا يوحي به إلى أنّ فكرة البحث جديدة ولم يتطرّق إليها غيره مسبقا، يقول: "**بحث صغير في وريقات معدودات يعالج فكرة جديدة خير من موسوعات في مجلّدات لا تحمل فكرا جديدا على الإطلاق**[1]"، وهو يريد بذلك أن يؤكّد على حقيقة كونه الواضع الأوّل لنظرية النّحو القرآني، لكنّه سرعان ما ينفي كلامه في موضع آخر ويقول: "**إنّني لست أوّل من دعا إلى هذه النّظريّة... فقد سبقني إليها علماء أجلاء منذ مئات السّنين... فهي قديمة قدم المدافعين عن كتاب الله ضدّ الطّاعنين في القرآن الكريم متمثّلا في قراءاته المتواترة الموثوق بها كلّ الثّقة، وذلك حين تصطدم القواعد النّحوية بالآيات القرآنية المحكمة**[2]"، فبعد أن نسب إنشاء النّظرية لنفسه في مطلع الكتاب يتراجع ويثبت عكس ذلك تماما ليعترف بوجود دعوات سابقة قبله لكنّه يضيف على ذلك ويقول: "**غير أنّ الدّعوة إلى هذه النّظرية شيء... ومحاولة إخراجها إلى حيّز الوجود شيء آخر وفرق كبير بين مجرّد الدّعوة والتّفكير... وبين العمل والمعالجة والتّنفيذ**[3]"، فكأنّه يريد القول هنا أنّه صاحب النّظرية ومالكها ولا يدلّ هذا إلاّ على اهتمامه الشّديد باللّقب، وهذا نفسه ما قال به محمّد حسن عواد في تعليقه على كلام الأنصاري: "**يساور الباحث خوف من تصريحه بأنّ علماء أجلاء قد سبقوه إلى هذه النّظريّة، نعم يخاف من أن تسلب منه الجدة ويخطف منه الابتكار**[4]"؛ أي أنّه يخشى بعد تصريحه بوجود النّظرية من قبل أن تغيب عليه الأضواء ويفقد شهرة الابتكار، وهذا ليس من المنهجية في شيء لأنّ إثبات الحقائق أولى وأسبق. وما هذا إلاّ غيض من فيض لأنّ الكاتب ما أن يصرّح بشيء تارة إلاّ ويناقضه تارة أخرى، فهو أيضا يدافع عن النّحاة بعد أن انتقدهم

[1]– أحمد مكي الأنصاري، نظرية النّحو القرآني، ص7.

[2]– المصدر نفسه، ص37.

[3]– المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

[4]– محمد حسن عواد "قراءة في كتاب: نظرية النّحو القرآني للدكتور أحمد مكي الأنصاري " المجلة الأردنية في الدّراسات الإسلامية. الأردن:2011م، جامعة آل البيت، ع01، ص151.

ووصفهم بالعصبية المذهبية في قوله: "**وقد هالني هذا الموقف من بعض علمائنا الأجلاء الّذين نعتز بهم ونجلّهم ونقدّرهم غاية التّقدير ولهذا رأيت من واجبي أن أدافع عن هؤلاء العلماء دفاعا مجيدا أيضا كما دافعت عن كتاب الله والحمد لله، ولم يخالجني شك أو ارتياب في سلامة عقيدتهم**[1]"، ما يوضّح أنّ أقوال الكاتب تفتقد الدّقة والإحكام ولذلك فإنّه من الصّعب على القارئ فهم الكاتب، ما جعل محمد حسن عواد يقول عن الكتاب أنّه: "**نتاج للعاطفة الملتهبة والاندفاع الحماسي الّذي لا حدّ له والتّكرار للفكرة الواحدة والنّأي عن الرّيث والهدوء والأناة والبعد عن العمق والنّظر المتغلغل**[2]"؛ بمعنى أنّ كلام الأنصاري يعدّ ثمرة من ثمار النّظر العاطفي ولذلك فهو يبتعد عن منهجية البحث العلمي القائمة على الدّقة العلميّة والوضوح.

2-2- من ناحية طعنه في منهج النّحاة لاسيما البصريين:

يعارض الأنصاري النّحاة في اتّخاذهم الشّعر المصدر الأساسي لصياغة القواعد النّحوية ويعيب عليهم طعنهم في بعض القراءات القرآنية المخالفة لقواعدهم حتّى أنّه وصفهم بالعصبيّة المذهبية في قوله: "**تسبت هذا الصّنيع في المعارضات إلى النّزعة النّحوية من العصبيّة المذهبية والتّمسك بالقواعد الّتي استنبطوها أوّلا من الشّعر في أغلب الأحيان فعزّ عليهم أن يهدموها بعد ذلك أو يدخلوا عليها شيئا من التّعديل**[3]"، لكنّه تلقى من وصفه ذاك انتقادات كثيرة من قبل كثير من الباحثين الّذين لم يتقبّلوا تهجّمه على النّحاة وافتراءه عليهم، من بينهم أحمد قرومي الّذي يقول: "**إنّ هذه الأوصاف الّتي تبنّاها الأنصاري وجعلها سمة للنّحاة السّابقين لا ينبغي أن تكون في ميزان النّقد النّحوي لأنّهم أبلوا بلاء حسنا في الدفاع عن الكتاب وعن تأصيل اللّغة وبناء أصولها وفروعها، وإنّ حركة التّأليف النّحوي وبعد استقرار العلوم توجّهت للقرآن الكريم بالتّوجيه والإعراب والبيان، فإنّه لا يخلو كتاب نحو من شواهد القرآن**[4]"؛ أي أنّه لا يصحّ أبدا نقد النّحاة ومعاداتهم لمجرّد أنّهم خالفوا قراءة من القراءات هذا لأنّ الفضل في بناء صرح النّحو يعود إليهم والقول بعدم صحة منهجهم يعدّ إنكارا لما قدّموه من جهود وأتعاب في سبيل إنشاء وتأصيل هذا العلم ليصل إلينا على هاته الشّاكلة القيّمة، فما وجّهه الأنصاري للنّحاة لا يليق لا في حقّهم

---

[1]- أحمد مكي الأنصاري، نظرية النّحو القرآني، ص28.

[2]- محمد حسن عواد "قراءة في كتاب: نظرية النّحو القرآني للدكتور أحمد مكي الأنصاري"، ص158.

[3]- أحمد مكي الأنصاري، نظرية النّحو القرآني، ص28-29.

[4]- أحمد قرومي "موقف أحمد مكي الأنصاري من منهج النّحاة في إقامة الدّليل النّحوي" مجلة إشكالات في اللّغة والأدب. الجزائر: 2021م، جامعة بن يوسف بن خدة، ع1، ص565.

ولا في جزيل صنيعهم، وفي هذا الصّدد يقول محمد بن حجر أنّ: "**دعوى طعن النّحاة في القراءات الّتي اتّخذ منها أحمد مكي الأنصاري حجة لنظريته في النّحو القرآني، وزعم أنّ علماء أجلاء سبقوه إلى ذلك، فهي لعمري حجة أوهى من بيت العنكبوت لأنّ الّذين ثبت عنهم ذلك قلّة قليلة من النّحاة، ولأنّ القراءات المتواترة الّتي ثبت طعنهم فيها هي أيضا قليلة جدا، ولأنّ نحاة آخرين أكثر منهم قد دافعوا عن هذه القراءات وبيّنوا وجه صحّتها وموافقتها لقواعد العربية**[1]"؛ أي أنّ حجة رفض النّحاة للقراءات القرآنية الّتي اتّخذها الأنصاري سلاحا يهاجم بها جمهور النّحاة حجة باطلة لا أساس لها من الصّحة، ذلك لأنّ النّحاة جميعا قد خدموا القرآن الكريم، كيف لا وهم الّذين سعوا إلى وضع قواعد يُحكم بها اللّسان العربي ليبعدوا كلّ خطأ من شأنه المساس بالقرآن، فطعنهم في قراءة ما لا يعني أنّهم يرفضون جميع القراءات بل هم يدافعون عنها في غالب الأحيان، ومنه فإنّ "**طعن النّحاة في قراءة ما لا ينبغي أن يعدّ طعنا في القرآن نفسه، لأنّ النّحوي الّذي يطعن في إحدى القراءات يقبل القراءات الأخرى، ولا يطعن فيها، وإنّما يعدّ ذلك نقدا لرّواية ما في ضوء معيار نحوي**[2]"؛ فعملية تقعيد القواعد اقتضت من النّحاة صرف بعض القراءات، ولا يدلّ ذلك على أنّهم كانوا ضدّها بل لأنّ هدفهم هو التّقعيد للّسان العربي كلّه لا للغة القرآن وحدها، أي أنّ التّقعيد لا يقتصر فقط على لغة القرآن، وإنّما يشمل لغة العرب كلّها بتنوّع لهجاتها وأساليبها، ولهذا فإنّ ردّ النّحاة لبعض القراءات لا يعني أنّهم خالفوا القرآن أو حطّوا من قيمته ومنزلته العظيمة وفي النّهاية تبقى "**كتب النّحاة المتقدّمين غنيّة بالآيات القرآنية والشّعر والنّثر والأمثال والأحاديث النّبويّة، لأنّ غاية النّحاة إقامة قواعد كليّة للّسان العربي واللّسان العربي يمثّله القرآن والحديث النّبوي وكلام العرب فلا يصحّ الاقتصار على القرآن وحده، لأنّ ثمّة ظواهر لغويّة موجودة في كلام العرب، غير موجودة في القرآن الكريم من مثل يا أداة النّداء فالقرآن الكريم لم يستعمل غيرها في حين ورد في كلام العرب هيا، وأيا وأي والهمزة... إلخ**[3]"، بمعنى أنّ القرآن لا يضمّ كافة الأساليب العربية ما جعل النّحاة يعتمدون على مصادر أخرى، لسعة اللّغة وثرائها.

---

[1]– محمد بن حجر "النّحو القرآني بين الحقيقة والخيال" مجلة الممارسات اللّغوية.الجزائر: 2015م، مخبر الممارسات اللّغوية في الجزائر، ع34، ص41.

[2]– محمد رباع "أحكام النّحاة ولغة القرآن، أجواز وعدم جواز أم تميّز وإعجاز" مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدّراسات. فلسطين: 2006م، جامعة القدس، ع8، ص351.

[3]– محمد حسن عواد "قراءة في كتاب: نظرية النّحو القرآني للدكتور أحمد مكي الأنصاري"، ص141.

أمّا قوله بأنّ "**البصريين بوجه عام كانوا أسبق من الكوفيين إلى معارضة القراءات، كما أنّهم كانوا أكثر جرأة منهم على وصفها باللّحن والخطأ والقبح والرّداءة، وما إلى ذلك من الأوصاف الّتي لا تليق بجلال القرآن الكريم متمثّلا في قراءاته السّبعية المحكمة المتواترة**[1]"، جعل محمد حسن عواد يرد عليه مدافعا على نحاة البصرة، إذ يقول: "**أمّا تمسّك البصريين بالقياس فله ما يسوغه لأنّ أمامهم غاية حضارية تقتضي إقامة قواعد توحّد المسلمين جميعا وهذه الغاية تقتضي إهدار القليل والشّاذ وعدم الالتفات إليه خلافا للكوفيين الّذين لو سمعوا بيتا من الشّعر لأقاموا عليه قاعدة كما يقول الأندلسي**[2]"؛ أيّ أنّ البصريين يعتمدون على القياس لا السّماع ولذلك فهم لا يأخذون بكلّ الشّواهد بل يختارون المطرد والشّائع في الاستعمال بهدف "**أن ينشئوا لغة يسودها النّظام والمنطق ويميت كلّ أسباب الفوضى من رواية ضعيفة أو موضوعة أو قول لا يتماشى مع المنطق**[3]"، أي إنّ البصريين اعتمدوا المنهج المعياري في تقعيد القواعد لكي يتمكّنوا من وضع قواعد عامّة وشاملة تضبط بها الألسن لاسيما أنّ غايتهم الأولى كانت إبعاد خطر اللّحن والخطأ على لغة القرآن.

2-3- من ناحية تصويره لمعركة بين النّحاة والقرّاء:

يحاول الأنصاري تصوير معركة عنيفة بين النّحاة والقراء فيجعل النّحاة فريقا واحدا يقابله فريق القراء، في قوله: "**كنت في بعض دراساتي السّابقة أفرق بين النّحويين من حيث المذاهب والمدارس... مثل البصريين والكوفيين والبغداديين... إلخ ولكنّني في هذا البحث لا أراني بحاجة إلى هذه التّفرقة... فالكلّ عندي سواء... هم نحاة على كلّ حال... ذلك أنّني هنا أنظر إليهم جميعا على أنّهم فريق واحد... في مقابل فريق آخرهم... هم القرّاء المعتمدون وقراءاتهم المتواترة**[4]"، وهو بهذا التّصنيف يقيم عداء بين النّحاة والقرّاء ساعيا إلى الانتقاص من مكانة ومنزلة النّحاة، لأنّ تصنيفه ذلك لا يعدّ طعنا فيهم وحسب بل هو تشكيك في دينهم وعقيدتهم، وعلى هذا يرّد محمد حسن عواد قائلا: "**واضح أنّ الباحث يصوّر معركة بين فريقين فريق النّحاة وفريق القراء والفريق الأوّل طاعن في القرآن الكريم وقراءاته والفريق الثّاني قوله قول وحكمه حكم والواقع أنّ هذا غلو وإسراف وشطط وجموح في العاطفة يجب أن**

---

[1]- محمد حسن عواد "قراءة في كتاب: نظرية النحو القرآني للدكتور أحمد مكي الأنصاري" ، ص155.

[2]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]- ضحى الإسلام، ج2، ص296، نقلا عن: محمد حسن عواد "قراءة في كتاب: نظرية النّحو القرآني لأحمد مكي الأنصاري"، ص155-156.

[4]- أحمد مكي الأنصاري، نظرية النّحو القرآني، ص14.

ينأى عنها الباحث والبحث العلمي[1]"، ويضيف أيضا: "**لا مسوغ للباحث أن يجعل ديدنه استغلال الطّعون الواردة عن بعض النّحاة في بعض القراءات ليصل إلى نتائج خطرة وهي أنّ النّحاة في جهة وأنّ القرّاء في جهة أخرى، وأنّ المسألة إمّا الانتصار للقرآن أو الانتصار للنّحاة، النّحاة مسلمون ومؤمنون كالباحث**[2]"؛ أي أنّ الأنصاري قد حكم على النّحاة لمجرد اعتراضهم على قراءة من القراءات وهذا غير معقول لأنّ رفضهم لقراءة معيّنة لا يعني أنّهم لا يقدّسون القرآن ولا يعتدون به، فالمسألة ليست كما يتخيّلها الأنصاري، إذ لا وجود لمعركة بين النّحاة والقرّاء، لأنّ النّحاة أيضا مسلمون يقدرون كتاب الله ويسلمون به، ومنه فإنّ الأنصاري يتحامل على النّحاة ويتّهمهم بما ليس فيهم كما أنّه يستغلّ زلاّت النّحويين ليخلق من الحبة قبة، فهو يبحث على أي شيء يثبت به أنّهم على خطأ وغلو.

2-4- من حيث قضيّة الأخذ بالقرآن وقراءاته في إقامة القواعد النّحوية:

أصرّ الأنصاري على وجوب إعادة صياغة القواعد النّحوية وفقا لما تقتضيه الأساليب القرآنية فجاءه النّقد والرّفض من قبل عدّة باحثين من بينهم محمد رباع الّذي يقول: "**إنّ القول بوجوب القياس على كلّ ما جاء في القرآن الكريم وقراءاته قول عاطفي لا يخلو من اندفاع وتعجّل نظري لا يمكن أن يُكتب له النّجاح بل إنّ الأخذ به فيه تجن على العربية من حيث لا نحتسب وإذا تشبّث القائلون به بهواجس التّقديس تبدى أنّ ذلك تقديس شكلي انفعالي، يرده أنّ تقديس القرآن يكون في المحافظة على لغته وليس القياس على بعض ما جاء فيه إلاّ نسفا لكلّ ما جاء فيه**[3]"؛ أي أنّ تعديل القواعد النّحويّة وتغييرها بالاحتكام إلى ما في القرآن من أساليب وتراكيب لا يغني ولا يثري اللّغة العربيّة بقدر ما يضرّها وذلك لما في الأمر من فساد لأساليب القول وتدنّ في الفصاحة، "**فتجميع ما كان لدى القدماء في باب ما لا يجوز من الأساليب الواردة في القرآن وقراءاته ثمّ التّحوّل به إلى الجواز والتّساهل يعني أن نلغي النّحو أو نلغي العربيّة لنتحدّث بلغة "أكلوني البراغيثُ" وننصب نائب الفاعل ونلزم المثنّى "الألف" وننصب "بلم" ونجزم "بلن"...**[4]"؛ بمعنى أنّ قبول جميع أساليب القرآن وقراءاته يعدّ ضربا للّغة في صميمها ومن ثمّ هدمها، لأنّ ذلك سيدخل على اللّغة أخطاء كثيرة سيتداولها النّاس ويتكلّمون بها ما

[1]- محمد حسن عواد "قراءة في كتاب: نظرية النّحو القرآني لأحمد مكي الأنصاري"، ص145.

[2]- المرجع نفسه، ص154.

[3]- محمد رباع "أحكام النّحاة ولغة القرآن أجواز وعدم جواز أم تميّز وإعجاز"، ص362-363.

[4]- المرجع نفسه، ص364.

سيؤدّي حتما إلى اضطراب في الاستعمال والإفهام يصاحبه فشل في عمليّة التّواصل والاتّصال، هذا كلّه ما يفهم من كلام محمّد رباع.

ولهذا كان على الأنصاري التّفكير أوّلا في عواقب الأمر الّذي يدعو إليه، لا أن يتّخذ من تقديس القرآن والمحافظة عليه حجّة ليلغي ما سنّه الأوّلون من أصول وقوانين فصحيح أنّ القرآن يبقى فوق كلّ شيء، "**ولكن عند تقعيد قواعد العربيّة فلا بدّ من النّظر إلى القرآن الكريم وإلى كلام العرب، لأنّ الغاية إقامة نحو عربي للّسان العربي ولا يجوز الاقتصار على القرآن وحده، لأنّه لا يشمل جميع الظّواهر اللّغوية**[1]"، فلو اقتصر النّحاة على القرآن فقط في إقامة قواعدهم لما كان النّحو العربي على هاته الهيئة من الوفرة والغَناء، لأنّ القرآن مدونة مغلقة مقارنة بكلام العرب ولذا فهو لا يضمّ كلّ أساليب وتراكيب اللّغة العربيّة.

وقول الأنصاري بوجود نظريّة للنّحو القرآني توهّم لا غير، فهو نفسه يصرّح بأنّ الاتّفاق بين القواعد النّحويّة والنّصوص القرآنيّة يمثّل الغالب الكثير والقسم الأكبر من نظريته وهذا بحدّه دليل على أنّ النّحاة لم يتجاهلوا القرآن في عمليّة تقعيدهم للقواعد، بل أولوه أهمّية كبيرة جعلت نصوصه تشمل القسط الأكبر من الاستشهاد، وأمّا أن يقتصر الاستشهاد عليه وحده فهذا غير معقول لأنّ النّحاة عملوا على وضع نحو عربي يشمل جميع تراكيب اللّسان العربي ككلّ وليس نحوا قرآنيّا يقتصر فقط على ما في القرآن.

ولو أنّ نظرية النّحو القرآني الّتي يدعو إليها الأنصاري موجودة لما استدلّ بأقوال النّحاة ولقدّم نحوا مختلفا تماما وبعيدا عن النّحو المألوف، وفي هذا يقول محمد حسن عواد: "**الّذي أراه أنّ الباحث إذا فرّ من البصريين وقع في قبضة الكوفيين وهم جميعا نحاة اعتمدوا القرآن وكلام العرب، وليس ثمّة شيء اسمه نحو قرآني، أو نظريّة النّحو القرآني إلاّ إذا أقام الباحث قواعد جديدة تباين كلّ ما أورده النّحاة من قواعد، وشرط هذه القواعد أن تُنتزع من القرآن الكريم وقراءاته، أمّا أن ينادي الباحث بنظرية للنّحو القرآني وهي في مكوّناتها اختيارات كوفيّة فضلا عن اختيارات البصريين فهذه تسمّى نظرية النّحو العربي لا نظريّة النّحو القرآني**[2]"؛ أي أنّ الكاتب ينتقي نماذج من خلافات وآراء النّحاة سواء بصريين أم

[1]– محمد بن حجر "النّحو القرآني بين الحقيقة والخيال"، ص43.

[2]– محمد حسن عواد "قراءة في كتاب: نظريّة النحو القرآني لأحمد مكي الأنصاري"، ص153.

كوفيين ويقول إنّه نحو قرآني، في حين كان عليه الابتعاد عن آراء النّحاة وعدم الاستشهاد بها لأنّه تهجّم وطعن فيهم أوّلا، ولأنّه ينادي إلى نحو قرآني ثانيا ولذلك لا يجب أن يستعين بالنّحو العربي في شيء.

ولعلّ الأنصاري قد أدرك في الأخير أنّه على خطأ وشطط حين وجّه رجاء يرجو فيه العلماء التّساهل معه وتخفيف نقدهم له، يقول: "**وأمّا الرّجاء فإنّه موجّه إلى إخواننا العلماء وأصدقائنا الفضلاء في أنحاء العالم في الشّرق وفي الغرب على السّواء ويتلخّص هذا الرّجاء في أن ينقدوا هذه النّظريّة نقدا هادفا بناء شريطة أن يكون هادفا لا يثير أعصابي المرهفة المرهقة لأنّني حساس بطبيعتي وزادتني الشّيخوخة ضغثا على إبالة، أريد الهدوء فقط دون المساس بحقّهم في إبداء الرأي الصّريح الواضح مع الاحتفاظ بحقّهم الكامل في حريّة النّقد**[1]"، أي أنّ الأنصاري قد تفطّن وفهم أخيرا أنّ ما جاء به غير منطقي ولولا ذلك لما خشي نقد الآخرين، وهذا التّصرّف من الكاتب لا يدلّ سوى على اهتزاز ثقته ببحثه وعمله، والعجيب في أمر الأنصاري أنّه ينتقد النّحاة ويصفهم بما ليس فيهم ثمّ يرجو أن لا يردّوا عليه بنفس الطّريقة وهذا غير معقول!؛ فبما أنّه يهاب النّقد لِمَ خطا هذه الخطوة؟! ولِمَ أقحم نفسه في شيء يعلم أنّه سيؤثّر على أحاسيسه ومشاعره؟!

2-5- موقف المجهر العدائي من الآيات المخالفة للقواعد:

يستغلّ بعض المستشرقين الآيات المتعارضة مع القواعد النّحوية للتّشكيك في صحّة القرآن الكريم، بحيث يتّخذونها كثغرة ينشرون من خلالها سمومهم بهدف تحريض النّاس على القرآن، فيصفون القراءة برفع اسم إنّ في الآية: ﴿**قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَىٰ**﴾ **[طه: 63]** بالخطأ والغلط؛ حيث يزعمون أنّه: "**كان يجب أن ينصب كاسم أن فيقول إنّ هذين كما في القراءة المختلفة وقد برّروا هذا الخطأ كما يلي: "إنّ" بمعنى نعم و"هذان" مبتدأ و"لساحران" خبره، وذهب جماعة منهم إلى أنّ هذا ممّا لحن فيه الكاتب وهناك من رأى فيها نصا ناقصا وتكميله: مَا هَذَانِ إلاّ سَاحِرَانِ**[2]"؛ أي أنّهم يعتبرون ذلك خطأ في القرآن بما أنّ القاعدة النّحوية تنصّ على عكس ما جاء في الآية، ويستدلّون ببعض الرّوايات لإثبات صحّة رأيهم من بينها ما ورد عن عثمان: "**عندما اطّلع على النّسخ الّتي أنجزها الكُتّاب وجد فيها حروفا من اللّحن وأنّه قال: "لا تغيّروها**

[1]- أحمد مكي الأنصاري، نظرية النّحو القرآني، ص31.

[2]- سامي عوض الذيب أبو ساحلية، الأخطاء اللّغوية في القرآن الكريم، د.ط. سويسرا: 2017م، مركز القانون العربي والإسلامي، ص143.

فإنّ العرب ستعربها بألسنتها لو كان الكاتب من ثقيف وهذيل لم يوجد فيه هذه الحروف[1]"، كما ويحتجّون بما ثبت عن عائشة: "**بالإشارة إلى ثلاثة مواضع في سورة البقرة {والمُوفونَ والصّابرينَ} بدلا من {الصّابرون}، وفي سورة النّساء {لكنَ الرّاسِخونَ... والمُقيمينَ... والمُؤتونَ} بدلا من {المقيمُونَ} لكن دائما منصوب، وفي سورة المائدة {إنّ الّذين آمنوا... والصّابئونَ} بدلا من {الصّابئين}، وسورة طه {إنّ هذانِ لَساحِرَانِ} بدلا من {هذينِ} أنّها قالت: "هذا عمل الكُتاب اخطئوا في الكِتاب**[2]"؛ فالآيات الّتي جاءت مخالفة للقواعد خاطئة في نظرهم، هذا لأنّ عثمان وعائشة قد صرّحا بذلك ولهذا فإنّه لا يجب الأخذ بتلكم الآيات في إقامة قواعد جديدة لأنّها خاطئة من الأساس.

ويكون الأنصاري بذلك قد أعان المستشرقين ليتطاولوا أكثر على القرآن رغم أنّ نيته كانت حسنة، لكن إثارته لهذا الموضوع يفتح لهم بابا أوسع يستطيعون من خلاله مهاجمة القرآن والطّعن فيه.

خلاصة الفصل الثّاني:

تطرّق هذا الفصل إلى تحليل قضايا ومضامين كتاب نظرية النّحو القرآني وذلك في مبحثين؛ حُدّد في المبحث الأوّل مفهوم النّظرية وأسسها، كما قدّمت فيه مجموعة من النّماذج التّطبيقيّة، في حين استعرض المبحث الثّاني آراء كلّ من المؤيّدين والمعارضين لهذا الكتاب.

[1]– تيودور نولدكه، تاريخ القرآن، تر: جورج تامر، ط2. نيويورك: 2000م، دار نشر جورج ألمز هيلد سهايم –زوريخ–، ج3، ص443–444.

[2]– المرجع نفسه، ص444.

خاتمة

انتهى البحث إلى مجموعة من النّتائج أهمّها:

- للنّحو القرآني مفهومان اثنين: مفهوم قديم وآخر جديد.

يرتبط الأوّل بدراسة الظّواهر النّحويّة في ظلّ الشّواهد القرآنيّة، في حين يمثّل الثّاني ذاك النّحو الجديد الخاضع للنّص والأسلوب القرآني.

- رفض أحمد مكي الأنصاري منهج النّحاة في تقعيد القواعد واعتبره أساس مشاكل النّحو العربي.
- سلّط كتاب الأنصاري الضّوء على كثير من الأساليب والتّراكيب القرآنيّة الّتي أُهملت في مصنع التّقعيد، فأثبت بذلك أنّ في النّحو العربي قواعد تستحق إعادة النّظر فيها.
- يصنّف مشروع أحمد مكي الأنصاري ضمن مشاريع التّيسير النّحوي، لأنّ تعميم القواعد على جميع الوارد من الشّواهد يعمل على توسيع دائرة النّحو واللّغة.
- تعدّ نظريّة النّحو القرآني ثمرة من ثمار التّطلّع والتّفتّح على المناهج اللّغويّة الحديثة، لاسيما المنهج الوصفي الّذي يتيح دراسة الظّواهر وفق ما يفرضه الواقع الاستعمالي لها.
- لا يحمل الأنصاري أيّة ضغينة أو بغض اتّجاه النّحو العربي، فهو لم يسعَ في كتابه هذا إلى هدم أو إسقاط قواعده وقوانينه الأصليّة، بل حرص على أن تكون تلك القواعد نفسها، المنطلق لحركة إصلاحية تبدأ من التّراث وتنتهي إليه.
- كان للقرآنيين أثر جلي في ظهور النّحو القرآني.
- لقى مشروع أحمد مكي الأنصاري القبول من قبل مناصري الإصلاح والتّغيير، في حين رفضته الفئة المحافظة والمتمسّكة بالموروث القديم.

بناء على هذا المستنتج، فإنّ ما افترض في مقدّمة البحث أمره كالآتي:

- **الفرضيّة الأولى:** النّحو القرآني صورة معدّلة للنحو المألوف، تكون فيه القواعد خاضعة للنّص القرآني قبل كلّ شيء (فرضيّة صحيحة).
- **الفرضيّة الثّانيّة:** يمثّل النّحو المألوف ما توافق من القواعد مع القرآن، في حين يمثّل النّحو القرآني ما تعارض من القواعد مع القرآن (فرضية صحيحة).
- **الفرضية الثّالثة:** يهدف الأنصاري من خلال نظريته إلى تقويم النّحو وتيسيره (فرضية صحيحة).
- **الفرضيّة الرّابعة:** يتغيا الأنصاري غايات بعض المستشرقين؛ أي استهجان اللّغة العربيّة والنّص القرآني (فرضية خاطئة).

وانطلاقا ممّا تقدّم من نتائج، يمكن الخروج ببعض المقترحات والتّوصيات منها:

- استثمار نظرية النّحو القرآني في تقرير وبناء البرامج التّعليميّة النّحوية.
- عقد ملتقيات وندوات علميّة يفتح فيها هذا الموضوع للنّقاش، خصوصا وأنّه موضوع يكاد يكون مسكوتا عنه في البيئة البحثيّة اللّغويّة، فمن خلال تلك المناقشات سيظهر للملأ العلمي من يوظّفه (أي هذا الموضوع) ابتغاء خدمة اللّغة والدّين ممّن يوظّفه ابتغاء هدمها.
- تحقيقا لنهضة لسانيّة يتحاور فيها الفكر اللّغوي الرّاهن مع الفكر اللّغوي القديم، يتوجّب على مخابر البحث اللّغوي الاعتناء بهكذا مواضيع، لأنّها تُحصّل هاته النّهضة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1- القرآن الكريم.

2- المعاجم اللّغويّة:

- جمال الدّين ابن منظور الإفريقي، لسان العرب، تح: أحمد علي الكبير وآخرون، ط1. مصر: د.ت، دار المعارف.
- علي بن محمّد السّيد الشّريف الجرجاني، معجم التّعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، د.ط. مصر: د.ت، دار الفضيلة.
- مجمّع اللّغة العربيّة، معجم الوسيط، ط4. مصر: 2004م، مكتبة الشّروق الدّوليّة.
- محمّد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النّحويّة والصّرفيّة، ط1. لبنان: 1985م، دار الفرقان.

3- المراجع العربيّة:

- إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، د.ط. مصر: د.ت، مؤسسة هنداوي للتّعليم والثّقافة.
- أبو زرعة بن محمد بن زنجلة، حجة القراءات: تح: سعيد الأفغاني، ط5. لبنان: 1997م، مؤسّسة الرسالة.
- أحمد سعد حسن المطيري، كتاب السّبعة لابن مجاهد: عرضا ودراسة، ط1. السّعوديّة: 2015م، مكتبة الملك فهد الوطنيّة.
- أحمد عبد الستار الجواري، نحو القرآن، د.ط. العراق: 1974م، مكتبة اللّغة العربيّة.
- أحمد عبد العليم محمد فرج الطّويل، الهديّة في القواعد النّحويّة بالشّواهد القرآنيّة، ط1. مصر: 2010م، دار الصّحابة للتّراث.
- أحمد مختار عمر، البحث اللّغوي عند العرب، ط6. مصر: 1988م، عالم الكتب.
- أحمد مكي الأنصاري، الدّفاع عن القرآن ضدّ النّحويين والمستشرقين، د.ط، مصر: 1973م، دار المعارف، ج1.
- أحمد مكي الأنصاري، نظريّة النّحو القرآني، ط1. السّعوديّة: 1985م، دار القبلة للثّقافة الإسلاميّة.
- تمام حسان، البيان في روائع القرآن دراسة لغويّة وأسلوبيّة للنّص القرآني، ط1. مصر: 1993م، عالم الكتب.
- تمام حسان، اللّغة بين المعيارية والوصفية، ط4. مصر: 2001م، عالم الكتب.
- جميل أحمد مظفر، النّحو القرآني قواعد وشواهد، ط2. السّعوديّة: 1998م، مكتبة الملك فهد الوطنيّة.

- حازم سليمان الحلي، المستشرقون وموقفهم من التّراث العربي الإسلامي، ط1. العراق: 2014م، دار الكفيل.
- خادم حسين إلهي بخش، القرآنيون وشبهاتهم حول السّنة، ط2. السعودية: 2000م، مكتبة الصديق.
- خالد علي عباس القط، القرآنيون المعاصرون وإنكارهم لسنّة النّبي محمد (ص)، السّنة الثّالثة، حولية مركز البحوث والدّراسات الإسلاميّة.
- خديجة الحديثي، المدارس النّحوية، ط3. الأردن: 2001م، دار الأمل.
- خليل بنيان الحسون، النّحويون والقرآن، ط1. الأردن: 2002م، مكتبة الرّسالة الحديثة.
- زكريا أوزون، جناية سيبويه (الرّفض التّام لما في النّحو من أوهام)، ط1. لبنان: 2002م، رياض ريس للكتب والنّشر.
- سامي عوض الذيب أبو ساحلية، الأخطاء اللّغوية في القرآن الكريم، د.ط. سويسرا: 2017م، مركز القانون العربي والإسلامي.
- شريف الشوباشي، لتحيا اللّغة العربيّة يسقط سيبويه، د.ط، المملكة المتّحدة: 2017م، مؤسسة هنداوي سي أي سي.
- عائشة عبد الرحمان، التّفسير البياني للقرآن الكريم، ط7. مصر: د.ت، دار المعارف، ج1.
- عباس حسن، النّحو الوافي، ط3. مصر: د.ت، دار المعارف، ج1.
- عبد الفتاح أحمد الحموز، التّأويل النّحوي في القرآن الكريم، ط1. السّعودية: 1984م، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، ج1.
- عبد الله سالم مكرم، القرآن الكريم وأثره في الدّراسات النّحويّة، ط2. الكويت: 1978م، مؤسّسة علي جراح الصّباح.
- عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، شرح الكافية الشّافية، تح: عبد المنعم أحمد هريري، ط1. السّعوديّة: 1982م، دار المأمون للتّراث.
- عثمان أبو الفتح ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النّجار، ط2. مصر: 1913م، دار الكتب المصرية.
- علي الشهرستاني، منع تدوين الحديث، ط1. إيران: 1999م، مركز الأبحاث العقائديّة.
- كاصد ياسر الزبيدي، دراسات نقديّة في اللّغة والنّحو، ط1. الأردن: 2003، دار أسامة للنشر.
- محمد الطّنطاوي، نشأة النّحو وتاريخ أشهر النّحاة، ط2. مصر: د.ت، دار المعارف.
- محمّد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، د.ط. مصر: 1972م، دار الحديث.

- محمّد عبد المطلب البكاء، مصطفى جواد وجهوده اللّغويّة، ط2. العراق: 1987م، دار الشّؤون الثّقافيّة العامّة.
- محي الدّين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، ط07. لبنان: 1999م، دار اليمامة.
- ملا عمر السّويري الكردي، القرآنيون بهتان عظيم أقبح ألوان النّفاق أخطر أنواع الإلحاد، ط1. العراق: 2020م.
- تيودور نولدكه، تاريخ القرآن، تر: جورج تامر، ط2. نيويورك: 2000م، دار نشر جورج ألمز هيلد سهايم –زوريخ–، ج3.

4- المجلات والدوريات:

- أحمد قرومي، "موقف أحمد مكي الأنصاري من منهج النّحاة في إقامة الدّليل النّحوي"، مجلة إشكالات في اللّغة والأدب. الجزائر: 2021م، جامعة بن يوسف بن خدة، ع1.
- زيد خليل القرالة "موقف النّحاة من الشّاهد النّحوي في القراءات القرآنية بين القبول والرفض" الأكاديمية للدّراسات الاجتماعية والإنسانية. الأردن: 2017م، جامعة آل البيت، ع18.
- كريم عبد الحسين حمود الربيعي "جهود الأستاذ الدكتور نعمة رحيم العزاوي في تجديد الدّرس النّحوي وتيسيره"، مجلة كليّة العلوم الإسلاميّة. العراق: 2016م، جامعة بغداد، ع47.
- محمد بن حجر، "النّحو القرآني بين الحقيقة والخيال"، مجلة الممارسات اللّغوية.الجزائر: 2015م، مخبر الممارسات اللّغوية في الجزائر، ع34.
- محمد حسن عواد، "قراءة في كتاب: نظرية النّحو القرآني للدكتور أحمد مكي الأنصاري"، المجلة الأردنية في الدّراسات الإسلامية. الأردن:2011م، جامعة آل البيت، ع01.
- محمد رباع، "أحكام النّحاة ولغة القرآن أجواز وعدم جواز أم تميّز وإعجاز"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدّراسات. فلسطين: 2006م، جامعة القدس، ع8.
- مصطفي محمد إسماعيل وتيد، "منهج النّحاة البصريين في التّعامل مع القراءات القرآنيّة المخالفة وموقف المتأخرين والمعاصرين منه"، مجلة كليّة الدّراسات الإسلامية والعربيّة للبنات. مصر: 2017م، جامعة الأزهر (فرع الإسكندرية)، ع33.
- نادية صبان، بوعلام طهراوي، "إشكالية تيسير المصطلح النّحوي وارتباطه بتيسير تعليم النّحو في التّعليم ما قبل الجامعي–عبد الرحمان الحاج صالح أنموذجا–"، مجلة إشكالات في اللغة والأدب. الجزائر: 2022م، مخبر اللّغة العربية العلمية والتّعليميّة، ع01.
- محمد أبو القاسم حسن عباس، "مفهوم النّحو القرآني ومجالاته وتطبيقه (دراسة في كتب النّحو القرآني المعاصرة)"، مقال منشور ضمن أعمال الملتقى الدّولي الموسوم: المؤتمر الدّولي الخامس للّغة العربيّة، دبي: 2016م، مجمع الشّارقة.

5- البحوث الجامعيّة:

- زوينة بنت علي بن عيسى الحارثية، الدّعوة إلى النّحو القرآني دراسة (وصفية نقدية)، رسالة مقدّمة لنيل درجة الماجيستير في اللّغة العربيّة وآدابها، المشرف: سعيد جاسم عباس الزّبيدي. الأردن: 2017م، جامعة نزوى.
- مختار بزاوية، النّحو العربي ومحاولات تيسيره –دراسة وصفيّة تحليليّة– أطروحة مقدّمة لنيل درجة الدكتوراه في اللّغة العربيّة، المشرف: بن عبد الله الأخضر. الجزائر:2017/2016م، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة.

6- المواقع الإلكترونية:

- http :ahl-alquran.com/arabic/index.php
- www.facebook.com/113603060502488

الفهرس

مقدّمة..... 1

الفصل الأوّل

إرهاصات نشأة النّحو القرآني.

المبحث الأوّل: ماهية النّحو العربي ونشأته. 6

1 – مفهوم النّحو العربي ونشأته 6

1 – 1 – لغة 6

1 – 2 – اصطلاحا 7

2 – نشأة النّحو العربي. 8

المبحث الثّاني: مفهوم النّحو القرآني. 9

1 – المنظور التّقليدي. 9

1 – 1 – جميل أحمد مظفر. 9

2 – المنظور الجديد. 10

2 – 1 – عبد اللّه سالم مكرم. 10

2 – 2 – محمد عبد الخالق عضيمة. 12

2 – 3 – أحمد عبد الستار الجواري. 12

2 – 4 – أحمد مكي الأنصاري .... 13.

2 – 5 – هناء محمود إسماعيل .... 13.

2 – 6 – إبراهيم مصطفى. 14

2 – 7 – مصطفى جواد .... 14.

2 – 8 – عباس حسن. 14

2 – 9 – مهدي المخزومي. 15

2 – 10 – عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) 15

2 – 11 – كاصد الزيدي. 16

2 – 12 – تمام حسان. 16

2 – 13 – عبد الفتاح أحمد الحموز. 16

2 – 14 – خليل بنيان الحسون. 17
2 – 15 – أحمد مختار عمر .... 17.
المبحث الثّالث: عوامل ظهور مفهوم النّحو القرآني .... 18.
1 – العامل الديني .... 18.
1 – 1 – تعريف القرآنيين وأثرهم في ظهور النّحو القرآني. 18
2 – العامل اللّغوي في إطار التّيسير والتّجديد النّحوي. 20
3 – العامل الإيديولوجي. 23
4 – الرّؤية الوصفية للّغة ودورها في ظهور النّحو القرآني. 24
خلاصة الفصل الأوّل. 27

الفصل الثّاني

صنيع أحمد مكي الأنصاري في كتابه (نظريّة النّحو القرآني)

المبحث الأوّل: نظريّة النّحو القرآني عند أحمد مكي الأنصاري .... 29.
1 – تعريف موجز بالمُؤلِّف والمُؤلَّف. 29
1 – 1 – التّعريف بالمُؤلِّف. 29
1 – 2 – التّعريف بالمُؤلَّف. 30
2 – مفهوم نظرية النّحو القرآني عند الأنصاري. 30
3 – أسس نظريّة النّحو القرآني .... 32.
4 – نماذج من النّحو القرآني. 33
المبحث الثّاني: صنيع الأنصاري في المحك النّحوي. 40
1 – التّأييد 40
1 – 1 – من ناحية طعنه في النّحاة 40
1 – 2 – من ناحية التّيسير النّحوي. 41
1 – 3 – تأييد نماذج النحو القرآني 42
2 – المعارضة 43
2 – 1 – من حيث منهجية التّأليف. 43

2 – 2 – من حيث طعنه في منهج النّحاة لاسيما البصريين. 46
2 – 3 – من ناحية تصويره لمعركة بين النّحاة والقرّاء. 48
2 – 4 – من حيث قضية الأخذ بالقرآن وقراءاته في إقامة القواعد النّحويّة..... 49
2 – 5 – موقف المجهر العدائي من الآيات المخالفة للقواعد. 51
خلاصة الفصل الثّاني. 52
خاتمة..... 54
قائمة المصادر والمراجع..... 57
الفهرس..... 62

الملخص:

يسلّط هذا البحث الضّوء على أهمّ ما جاء به أحمد مكي الأنصاري في كتابه الموسوم (نظرية النّحو القرآني)، من خلال تفصيل مسائله وتحليل متضمّناته، بهدف الكشف عن جوهر هذه النّظرية والتّوصّل إلى معرفة المقاصد والأهداف الحقيقيّة منها، مع استعراض أهمّ ما تلقّته هذه النّظريّة من تأييد ومعارضة، ليفضي ذلك إلى مجموعة من النّتائج والمقترحات تضمّنتها خاتمة البحث.

Abstract :

This research sheds light on the most important of what Ahmed Makki Al-Ansari came with in his book tagged (The Theory of Quranic Grammar), by detailing its issues and analysing its applications, with the aim of revealing the of the essence of this theory and reaching knowledge of the real purposes and objectives thereof, with a review of the most important support and opposition received by this theory, leading to a set of results and proposals included in the conclusion of the research.